

بناء اقتصادات الرعاية كمسار لتحقيق العدالة الاقتصادية وعدالة النوع الاجتماعي

Cherie Blair
FOUNDATION
FOR WOMEN

care®

المحتويات

موجز تنفيذي 3

التوصيات 5

مقدمة: الرعاية هي حجر الزاوية في الاقتصادات والمجتمعات 6

استفادة عامة: بناء خدمات رعاية الطفل وتعزيز ريادة النساء للأعمال 13

دراسة الحالة 1: تحسين الوصول إلى خدمات رعاية الطفل الجيدة وإطلاق العنان لريادة النساء للأعمال، مؤسسة Kidogo، كينيا 14

الاستثمار في خدمات الرعاية لتلبية جميع احتياجات الرعاية 17

دراسة الحالة 2: حلول عملية لتقديم دعم الرعاية لآباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة ، مبادرة Parent Suportal، المملكة المتحدة 20

تغيير معايير النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة المعيشية وفي الاقتصادات والمجتمعات 22

دراسة الحالة 3: تغيير معايير النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة المعيشية في فيتنام 24

التحول الاقتصادي: تغيير القوانين والسياسات لخلق أسواق عمل منصفة وتوفير العمل اللائق 27

دراسة الحالة 4: خلق فرص أكثر تكافؤًا لرائدات الأعمال من خلال سياسات إجازة الأبوين في المملكة المتحدة 30

التوصيات 33

صورة الغلاف: إحدى المشاركات في مشروع "تعزيز فرص المشاريع النسائية" التابع لمنظمة SNV نوين ثي ثام وزوجها يتقاسمان الأعمال المنزلية.
© D&D Training and Media.



موجز تنفيذي

جنيفر مويو، مؤسسة حضانة Tree of Life، ومستخدمة لمنصة HerVenture في جنوب أفريقيا. © رودولف دي غيراديه

الرعاية هي حجر الزاوية في الاقتصادات والمجتمعات. وتشمل جميع الأنشطة التي تدعم الناس لتلبية احتياجاتهم،[1] بما في ذلك رعاية الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة[2] والأشخاص الذين يعانون من المرض، وكذلك أنشطة التعليم وتوفير الغذاء والضروريات الأساسية للأسرة المعيشية. وأعمال الرعاية ضرورية لسير المجتمعات المحلية والاقتصادات وعملها،[3] وتزيد من ازدهار البلاد؛ حيث يُقدر أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وحدها تضيف 10.8 تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي كل عام، أي ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[4] وعلى هذا النحو، تحقق الرعاية منفعة عالمية يستفيد منها كل فرد في المجتمع ويستفيد منها الاقتصاد. والرعاية حق أيضًا، مما يعني أن جميع من يحتاجون إلى الرعاية لهم الحق في الحصول عليها. ويجب أن يقدم اقتصاد الرعاية جميع الخدمات والدعم المطلوب لضمان حصول جميع مواطنيه المحتاجين على الرعاية الجيدة والميسرة والمجانية.

مع هذا، لا يوجد بلد في العالم استطاع أن يحقق اقتصاد الرعاية بشكل كامل. والأسوأ من ذلك هو أن النُظُم الاقتصادية الحالية منحازة ضد النساء والفتيات. هناك امرأة واحدة فقط من كل ثلاثة من رواد الأعمال حول العالم،[5] كما يحقق الرجال كسبًا يزيد عن كسب النساء بنسبة 39%[6]، كما يؤدي نقص الاستثمار العام في الرعاية والأعراف التمييزية بين الجنسين إلى أن تؤدي النساء والفتيات قدرًا غير عادل من الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ حيث يقضين 4.7 ساعة يوميًا في القيام بأنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنةً بالرجال الذين يقضون 1.8 ساعة فحسب.[7] وبهذا "تدعم" النساء النمو الاقتصادي في جميع بلدان العالم، على

1 الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، ومجموعة العمل النسائية المعنية بتمويل التنمية التابع لشبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات (فيمينت)، ومانكي ماروا، ومنظمة كير (CARE) الدولية (2021). "بيان الرعاية". https://insights.careinternational.org.uk/publications/the-care-manifesto-a-joint- call-for-action-by-the-economic-justice-and-rights-action-coalition-civil-society-organisations-and-youth-group-leads

2 في هذا التقرير، نستخدم عبارتي "الأشخاص ذوي الإعاقة" و"الأشخاص المعاقين" لنقدم للقارئ كلا الخيارين، مع ملاحظة أن التفضيلات الشخصية تختلف من شخص لآخر.

3 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022). "مجموعة أدوات أعمال الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر: التحول من ثلاثة أبعاد لأعمال الرعاية إلى خمسة أبعاد". https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/07/a-toolkit-on-paid-and- unpaid-care-work

4 كوفي، سي.، وإسبينوزا، آر. بي.، وهاريفي، آر.، ولوسون، إم.، وبارفيز بت، إيه.، وبياغيه، كيه.، وساروسي، دي.، وثيكودان، جيه. (2020). "حان الوقت للرعاية. أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومنخفضة الأجر وأزمة عدم المساواة العالمية". مذكرة لبيان المنهجية. أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/time-to-care-unpaid-and-underpaid-care-work-and-the-global- inequality-crisis-620928/

5 هاليم، دي. (5 مارس/آذار 2020). "هناك حاجة إلى رائدات الأعمال--إحصائيات!" مدونات البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/women-entrepreneurs-needed-stat

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). "مؤشر الأعراف الاجتماعية للنوع الاجتماعي (GSNI) لعام 2023: هدم تحيزات النوع الاجتماعي: تحويل الأعراف الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة الجندرية". https://hdr.undp.org/content/2023-gender-social-norms-index-gsni#/indicies/GSNI

7 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2023). "التقرير العالمي عن مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (SIGI) لعام 2023: المساواة الجندرية في أوقات الأزمات". https://www.oecd-ilibrary.org/ development/women-undertake-a-disproportionate-share-of-unpaid-care-and-domestic-work__b8923866-en

حساب إمكاناتهم الاقتصادية.[8] وتشكل الرعاية غير مدفوعة الأجر، وما ينتج ذلك من "فقر الوقت"، حاجزًا هائلًا يحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء وحصولهن على حقوقهن الاقتصادية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي تقدمه النساء اللاتي في سن العمل لكونهن خارج القوة العاملة،[9] أو غير قادرات على إدارة أعمالهن التجارية، أو لا يستطعن القيام بأنشطة العمل مدفوعة الأجر غير النظامية. وتتجلى خطورة هذا الوضع بصفة خاصة في السياق الحالي الذي يتسم بتعدد الأزمات المرتبطة بالمناخ والنزاعات وتداعيات جائحة كوفيد19؛ فعندما تحدث الأزمات، يزيد عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر الذي تقوم به النساء والفتيات وتتضاءل معه فرصهن الاقتصادية. ودون الاستثمار في اقتصاد الرعاية، فإن عقودًا من التقدم المحرز في المساواة الجندرية معرضة لخطر الانتكاس.

في الوقت ذاته، هناك ما يدعو إلى الأمل؛ فقطاع أعمال الرعاية يمثل أحد أسرع القطاعات نموًا على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يوفر 150 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030.[10] وتتولى رائدات الأعمال زمام القيادة في استكمال تقديم الرعاية العامة من خلال نماذج المؤسسات الاجتماعية المبتكرة. فالإنفاق المتزايد على خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية يتمتع بالقدرة على تحويل المسار بالنسبة لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر، بينما تنجح المناصرات النسويات في التأثير على الحكومات في نضالهن من أجل وضع قوانين وإجراء تحولات اقتصادية منصفة للنوع الاجتماعي.

تستكشف هذه الورقة التي أعدتها Cherie Blair Foundation ومنظمة كير (CARE) الدولية أمثلة على الممارسات الجيدة المتعلقة بالرعاية وكيف يمكن للاستثمار في اقتصاد الرعاية أن يعزز ريادة النساء للأعمال وفرص العمل والمساواة الجندرية على نطاق أوسع ويساعد الحكومات على تحقيق أهدافها الإنمائية الدولية. ومن خلال استكشاف قصص أربع من رائدات الأعمال، تحدد هذه الورقة التدخلات الناجحة لبناء اقتصادات الرعاية بما يتماشى مع المفهوم النسوي للأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية المتمثلة في الاعتراف بأعمال الرعاية، وتقليلها، وإعادة توزيعها، وتمثيلها، ومكافئتها. وتشمل التدخلات زيادة تقديم الرعاية، والاستثمار في خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية، والتركيز على الرعاية عبر الطيف الواسع للاحتياجات--من رعاية ذوي الإعاقة إلى رعاية كبار السن ورعاية الطفل، وإعادة توزيع أعمال الرعاية على مستوى الأسرة المعيشية من خلال تغيير الأعراف الاجتماعية، ودفع عجلة التحول الاقتصادي الذي يغير القوانين والهياكل والاقتصادات، مع مقدمي الرعاية تقود النساء بكل تنوعهن والفتيات الطريق.

بناء اقتصاد الرعاية هو سيناريو "مربح للجميع" للمساواة الجندرية والازدهار الاقتصادي وتحقيق الالتزامات الإنمائية الدولية المتعهد بها لإنهاء الفقر وأوجه عدم المساواة على حد سواء، وهذه هي الجوانب الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. ويصل هذا إلى سوق متنامية، ويساعد على تلبية احتياجات الرعاية المتزايدة، ويساهم في النمو العالمي، ويعزز حقوق النساء والفتيات وفرصهن الاقتصادية. حيث يمكن للاستثمارات واسعة النطاق في اقتصاد الرعاية (بما في ذلك سياسات الرعاية وأعمال الرعاية والحماية الاجتماعية) أن تخلق حوالي 300 مليون وظيفة جديدة، مع استثمار كل دولار في تحقيق ما يقرب من أربعة دولارات من العائدات للناتج المحلي الإجمالي العالمي،[11] وفي الوقت نفسه،[12] فإن تكلفة عدم الاستثمار مرتفعة--بالنسبة للنساء والفتيات، ولكن أيضًا من الناحية الاقتصادية. ويمكن أن يؤدي غياب أي إجراءات بشأن تقديم الرعاية، في السياق الحالي للأزمات المتعددة، إلى انهيار عقود من التقدم المحرز في المساواة الجندرية. ودون الاستثمار في اقتصاد الرعاية، ستتكبد الولايات المتحدة وحدها خسارة سنوية متوقعة قدرها 290 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.[13]

8 غيتس، إم. إف. (4 أكتوبر/تشرين الأول 2023). "ملينداً فرنش غيتس تتحدث عن كيف يمكن للقادة تعزيز القوة الاقتصادية للنساء". مؤسسة بيل وميليندا غيتس. https://www.gatesfoundation.org/ideas/articles/melinda-french-gates-how-leaders-boost-womens-economic-power

9 غرانثام، كيه. وسومجي، أيه. (2022). "حلول رعاية الطفل للمشاريع النسائية الصغيرة ومتناهية الصغر". ورقة بحثية. مجموعة العمل المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة. لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Childcare-Solutions-for-Women-Micro-and-Small-Enterprises- MAY-22.pdf

10 يشير هذا الرقم إلى الوظائف المتعلقة بالرعاية بشكل مباشر فحسب: منظمة العمل الدولية (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS__633135/lang--en/index.htm

11 انظر أيضًا: دي هيناو، جيه. (2022). "تكاليف وفوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية للرعاية: دراسة محاكاة كلية في 82 بلدًا". ورقة عمل رقم 55 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/publications/working-papers/WCMS__839252/lang--en/index.htm

12 منظمة العمل الدولية (2023). "فوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية لرعاية الطفل من أجل تحقيق المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية". https://www.ilo.org/resource/brief/benefits-investing-transformative-childcare-policy-packages-towards-gender

13 بالر، إس. وهاكسبيال، جيه. (10 أكتوبر/تشرين الأول 2023). "بناء اقتصاد الرعاية: أربعة قادة يشرحون لماذا الاستثمار اليوم سيخلق حلقة مثمرة من الازدهار". المنتدى الاقتصادي العالمي. https://www.weforum.org/agenda/2023/10/experts-examine-how-developing-better-care-systems-can-close-gender-gaps/

التوصيات

مع توقع زيادة احتياجات الرعاية على مستوى العالم بنسبة 10% في العقد المقبل بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب وكبار السن، وزيادة القضايا الصحية المتعلقة بتغير المناخ،[14] أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت لصانعي القرار أن يكونوا جادين في معالجة واحدة من أكبر مظاهر الظلم الاقتصادي في عصرنا.

ينبغي لصانعي القرار--بما في ذلك الحكومات والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص--بناء اقتصادات الرعاية عن طريق ما يلي:

1- الاعتراف بالرعاية كحق، وبتقديم الرعاية كمصلحة عامة عالمية، والالتزام ببناء اقتصادات الرعاية من خلال معالجة للأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية المتمثلة في الاعتراف بأعمال الرعاية، وتقليلها، وإعادة توزيعها، وتمثيلها، ومكافئتها.

2- استثمار ما لا يقل عن 10% من الدخل العام المحلي (مستمدة من الضرائب التصاعدية والمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)) في خدمات الرعاية الجيدة والميسرة وميسورة التكلفة **وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) المخصصة للرعاية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية**. وفي أوقات الأزمات، يجب حماية الإنفاق العام على قطاعي خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية لمنع تراجع المساواة الجندرية.

3- توسيع نطاق تقديم الرعاية الجيدة، بما في ذلك من خلال مزيج مناسب للسياق يجمع بين تقديم الرعاية العامة والمؤسسات الاجتماعية والنماذج التي يقودها المجتمع المحلي. ويمكن أن تكون النماذج المختلفة نقطة انطلاق حيوية على الطريق نحو تقديم رعاية عامة شاملة ومجانية. ويتعين على الحكومات أن تضمن حصول جميع من يحتاجون إلى الرعاية على خدمات رعاية جيدة وينبغي لها دعم تقديم الرعاية لذوي الدخل المنخفض.

4- النهوض بتدخلات الرعاية لتلبية جميع احتياجات الرعاية (بما في ذلك رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال) لمعالجة أوجه عدم المساواة الخفية في الرعاية. ويجب أن تكون أولوية صانعي القرار هي زيادة الاستثمار في خدمات رعاية ذوي الإعاقة وتقديم الدعم المالي لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للأطفال المعاقين.

5- معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين من خلال الحوار مع الأسر المعيشية، وإعادة تأطير سرديات الرعاية، والتشريعات المنصفة للنوع الاجتماعي (مثل سياسات إجازة الأمومة وإجازة الأبوة)، وإعادة توزيع أعمال الرعاية على قدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى الأسرة المعيشية وبين الأسر المعيشية والقطاع العام كأولوية، بما في ذلك من خلال زيادة تقديم الرعاية والاستثمار فيها.

6- تعزيز التحول الاقتصادي نحو الاقتصادات المنصفة للنوع الاجتماعي واقتصادات الرعاية عن طريق وضع قوانين ولوائح تتيح لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر ورائدات الأعمال والعاملين في القطاع غير النظامي الوصول بشكل متزايد إلى الرعاية والخدمات الاجتماعية والحماية القانونية والاجتماعية. وسيعمل هذا على معالجة مسألة دعم النساء للاقتصاد بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقمن بها من خلال سد فجوة التمويل العام للرعاية وتعزيز القيادة النسائية، بما في ذلك من خلال إشراك مجموعات متنوعة من النساء ومقدمي الرعاية في قيادة وضع سياسة اقتصاد الرعاية وتمويلها وتنفيذها.

14 منظمة العمل الدولية (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق." https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_633135/lang--en/index.htm.



بناء اقتصادات الرعاية كمسار لتحقيق العدالة الاقتصادية وعدالة النوع الاجتماعي

ديانا الحجاج، أم لخمسة أطفال، تشارك في الفصول الدراسية وتتفقدها داخل دار الحضانة التي تعمل بها في الطفيلة بالأردن. © أحمد البكري/منظمة كير (CARE)

مقدمة: الرعاية هي حجر الزاوية في الاقتصادات والمجتمعات

الرعاية والعمل المنزلي[15] هما العمود الفقري لمجتمعاتنا واقتصاداتنا. رعاية الطفل والتعليم يمكنان الأجيال القادمة من أن يصبحوا بالغين يتمتعون بالفرص والمهارات والإمكانات، والرعاية الصحية أساس حيوي للمواطنين ليكونوا بصحة جيدة وليساهموا في الاقتصاد، وتضمن رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن إمكانية أن يصبح جميع المواطنين جزءًا من المجتمعات والاقتصادات والحياة العامة. وتشمل الرعاية--المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر--جميع الأنشطة التي تدعم الناس لتلبية احتياجاتهم،[16] بما في ذلك رعاية الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة[17] والأشخاص الذين يعانون من المرض، وكذلك أنشطة التعليم وتوفير الغذاء والضروريات الأساسية للأسرة المعيشية. وأعمال الرعاية ضرورية لسير المجتمعات المحلية والاقتصادات وعملها،[18] وتزيد من ازدهار البلاد؛ حيث يُقدر أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وحدها تضيف 10.8 تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي كل عام، أي ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[19]

على هذا النحو، تحقق الرعاية منفعة عالمية يستفيد منها كل فرد في المجتمع ويستفيد منها الاقتصاد. والرعاية حق أيضًا، مما يعني أن جميع من يحتاجون إلى الرعاية لهم الحق في الحصول عليها. ومن شأن اقتصاد الرعاية أن يقدم جميع الخدمات والدعم المطلوب لضمان حصول جميع المحتاجين على الرعاية الكافية. ويشمل ذلك توفير البنية التحتية العامة (المستشفيات والمدارس ومراكز الرعاية)، وكذلك بناء سوق الرعاية من خلال إنتاج أعمال الرعاية اللائقة والاستثمار فيها. وبالنسبة لمقدمي الرعاية، يجب أن تكون وظائف الرعاية عملًا لائقًا،[20] مع حصول العاملين في مجال الرعاية على الحماية القانونية والاجتماعية وأجرًا عادلًا على عملهم.

15 تركز هذه الورقة على الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعي الأجر ومدفوعي الأجر.

16 الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، ومجموعة العمل النسائية المعنية بتمويل التنمية التابع لشبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات (فيمينت)، ومانكي ماروا، ومنظمة كير (CARE) الدولية (2021). "بيان الرعاية". https://insights.careinternational.org.uk/publications/the-care-manifesto-a-joint- call-for-action-by-the-economic-justice-and-rights- action-coalition-civil-society-organisations-and-youth-group-leads

17 في هذا التقرير، نستخدم عبارتي "الأشخاص ذوي الإعاقة" و"الأشخاص المعاقين" لنقدم للقارئ كلا الخيارين، مع ملاحظة أن التفضيلات الشخصية تختلف من شخص لآخر.

18 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022). "مجموعة أدوات أعمال الرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر: التحول من ثلاثة أبعاد لأعمال الرعاية إلى خمسة أبعاد". https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/07/a-toolkit-on-paid-and- unpaid-care-work

19 كوبي، سي.، وإسبينوزا، آر. بي.، وهاريي، آر.، ولوسون، إم.، وبارفيز بت، إيه.، وبياغيه، كيه.، وساروسي، دي.، وثيكودان، جيه. (2020). "حان الوقت للرعاية. أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ومنخفضة الأجر وأزمة عدم المساواة العالمية". مذكرة لبيان المنهجية. أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/time-to-care-unpaid-and-underpaid-care-work- and-the-global- inequality-crisis-620928/

20 تعرّف منظمة العمل الدولية "العمل اللائق" بأنه عمل "منتج ويحقق دخلًا عادلًا، والأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، وتحسين آفاق التطور الشخصي والاندماج الاجتماعي، وحرية الناس في التعبير عن شواغلهم وتنظيم القرارات التي تؤثر على حياتهم وتكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال والمشاركة فيها": منظمة العمل الدولية (دون تاريخ). "العمل اللائق". https://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm

وبالنسبة لمستخدمي الخدمة، يفضل أن يكون الوصول إلى الرعاية مجانيًا، مثل الرعاية الصحية في المملكة المتحدة من خلال هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS)، ورعاية الطفولة المبكرة في بلدان الشمال مثل الدنمارك والنرويج، والتعليم الابتدائي والثانوي في جنوب أفريقيا وكينيا ورواندا وعدد متزايد من البلدان الأفريقية.[21] ويقع على عاتق الدولة مسؤولية ضمان أن تكون الرعاية الجيدة ميسرة ومجانية لجميع من يحتاجون إليها، أو مدعومة ومتاحة مجانًا للشرائح منخفضة الدخل في المجتمع، إذا لم تكن مجانية للجميع.

أزمة النوع الاجتماعي في الرعاية



ديفوتا، مزارعة لديها ثلاثة أطفال في زامبيا، تتمنى في أن يكون لديها عمل خاص بها ولكن عليها رعاية أطفالها. © فانيسا موينغيرا/منظمة كير (CARE)

اقتصادات الرعاية بعيدة كل البعد، مع هذا، عن الواقع.[22] فالنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يعانين من عدم المساواة في الرعاية، حيث يقمن بضعف أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقوم بها الرجال والفتيان بمقدار 2.6.[23] ويحد هذا بشكل كبير من وقت فراغهن، بما في ذلك الوقت اللازم للتماثل للشفاء أو المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي السبب الرئيسي الذي تقدمه النساء اللاتي في سن العمل لكونهن خارج القوة العاملة[24] وغير قادرات على إدارة أعمالهن التجارية ولا يستطعن القيام بأنشطة العمل مدفوعة الأجر غير النظامية.

تُظهر الهياكل الاقتصادية أوجه عدم المساواة بين الجنسين هذه وتعززها؛ فالنساء يقدن تقديم الرعاية الصحية إلى 5 مليارات شخص على مستوى العالم، مما يساهم بحوالي 3 تريليون دولار أمريكي من حيث القيمة الاقتصادية. ومع ذلك، يُؤدى نصف هذا العمل باعتباره عملًا غير مدفوع الأجر، فضلًا عن استبعاد النساء من المناصب القيادية في قطاع الرعاية الصحية، مما يجعل مساهماتهن غير معترف بها وبلا مقابل وغير مرئية إلى حد ما في الهياكل والاعتبارات الاقتصادية.[25]

يشكل عدم المساواة الجندرية في الرعاية والعمل المنزلي، لذلك، عقبة كبيرة في وجه تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء والمساواة الجندرية على نطاق أوسع. وهذا أمر سيء للجميع. فعدم معالجة مسألة تؤثر على نصف سكان العالم ليس أمرًا سيئًا للعمل التجاري فحسب، بل يؤدي إلى تباطؤ الاقتصادات، ويعيق التعليم، ويجعل من الصعب إدارة الأزمات عند حدوثها. كما يديم انعدام التوازن في القيادة، وفي أماكن الرعاية الصحية، يمكن أن يؤدي ذلك في الواقع إلى زيادة معدلات وفيات المرضى.[26]

يؤدي بناء نظام للرعاية أكثر إنصافًا إلى تحقيق النفع لجميع الناس. كما أنه أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة في سياق الأزمات المتعددة--التي تشمل تغير المناخ والنزاعات والآثار المستمرة للجائحة--التي تؤثر جميعها بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولن يتوقف تراجع المساواة الجندرية ولن ينتهي الفقر العالمي ولن تتحسن الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء ما لم نتعامل مع عدم المساواة في الرعاية والعمل المنزلي. وتشكل اقتصادات الرعاية حجر الزاوية في مستقبل نسوي وعادل. ويجب أن تكون النساء والفتيات--بصفتهن رائدات أعمال، ومقدمات للرعاية مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر، وعاملات غير نظاميات أو نظاميات، وبكل تنوعهن--في صميم تشكيل هذا المستقبل.

21 غروتزر، آر. (31 مايو/أيار 2023). "التعليم الثانوي المجاني في البلدان الأفريقية آخذ في الازدياد، لكن هل هو أفضل سياسة؟ ما تقوله الأدلة". مجلة The Conversation. https://theconversation.com/free-secondary-education-in-african-countries-is-on-the-rise-but-is-it-the-best-policy-what-the-evidence-says-204924

22 منتدى جيل المساواة (2022). "زيادة التمكين الاقتصادي للنساء عن طريق تحويل اقتصاد الرعاية". المخطط الأولي للعمل 1. https://forum.generationequality.org/news/increase-womens-economic-empowerment-transforming-care-economy

23 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2023). "التقرير العالمي عن مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (SIGI) لعام 2023: المساواة الجندرية في أوقات الأزمات". https://www.oecd-ilibrary.org/development/women-undertake-a-disproportionate-share-of-unpaid-care-and-domestic-work_b8923866-en

24 غرانثام، كيه. وسومجي، آيه. (2022). "حلول رعاية الطفل للمشاريع النسائية الصغيرة ومتناهية الصغر". ورقة بحثية. مجموعة العمل المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة. لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Childcare-Solutions-for-Women-Micro-and-Small-Enterprises-MAY-22.pdf

25 منظمة Women in Global Health (2023). "سلسلة منظمة Women in Global Health: المساواة بين الجنسين والقوى العاملة في مجال الصحة والرعاية". https://womeningh.org/sheshapes/

26 منظمة الصحة العالمية (2019). "تقدمه النساء بقيادة الرجال: تحليل المساواة بين الجنسين والمساواة في الصحة العالمية والقوى العاملة الاجتماعية". https://iris.who.int/handle/10665/311322

يستلزم السياق الحالي للأزمات المتعددة الاستثمار في اقتصادات الرعاية، إذا ما أردنا وقف المزيد من الانهيار في المساواة الجندرية

عكس السياق الحالي للأزمات المتعددة التقدم المحرز في تحقيق المساواة الجندرية بمقدار أجيال؛ فحقوق النساء والفتيات آخذة في التراجع بشكل حاد. وتؤثر الأزمات، مثل الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، وجائحة كوفيد19، والنزاعات، بشكل غير متناسب على النساء والفتيات:

تغير المناخ: تزيد الظواهر الجوية المتطرفة من الوقت الذي يستلزمه أداء المهام المنزلية (مثل الحصول على المياه النظيفة أو الحطب) والحاجة إلى الرعاية، وهو ما تتحمله النساء ويزيد فقر الوقت الذي يعانين منه.[27]

جائحة كوفيد 19: خلال أزمة كوفيد19، كانت النساء أول من فقدن وظائفهن، ومع تعافي الأسواق، كن في كثير من الأحيان آخر من يستعدن وظائفهن،[28] وقد أدت الجائحة إلى زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات على مستوى العالم بحوالي ساعتين إلى ثلاث ساعات يوميًا،[29] مما أثر على فرصهن في القيام بعمل مدفوع الأجر.[30] وذكرت رائدات أعمال تأثر عملهن بذلك أن القيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر قد قوض أداء عملهن أو حد من نمو عملهن.[31]

أزمة غلاء المعيشة والتقشف: تجبر تدابير الاستجابة للصدمات الاقتصادية العالمية النساء على القيام بدور "امتصاص الصدمات" لمواصلة إعالة أسرهن، بما في ذلك عن طريق تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر إذا قللت الدولة من تقديم الرعاية.[32]

النزاعات: أثناء النزاعات، أو عند تقديم الرعاية الصحية في حالات الأزمات، مثل ذروة الجائحة، تواجه النساء والفتيات مستويات أعلى من العنف والتحرش، والعنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يُوصف بأنه "جائحة الظل".[33]

عندما تحدث الأزمات، تميل احتياجات الرعاية إلى الارتفاع و/أو تصبح الرعاية والعمل المنزلي عبئًا أكبر، مما يزيد من الوقت غير مدفوع الأجر الذي تقضيه النساء والفتيات في أنشطة الرعاية، ويزيد من فقر الوقت الذي يعانين منه ويقلل أكثر من وصولهن إلى الفرص الاقتصادية. ولمنع هذا التأثير غير المتناسب الواقع على النساء والفتيات وتزايد أوجه عدم المساواة في أوقات الأزمات، يجب على صانعي القرار معالجة عدم المساواة في الرعاية وبناء اقتصادات الرعاية.

27 بوشمان، إم. (2022). "الاستفادة من التحول الأخضر لصالح النساء: إطلاق العنان للفرص العادلة بين الجنسين في عصر التعافي من الأزمة". منظمة كير (CARE) الدولية. https://careclimatechange.org/care-report-making-the-green-transition-work-for-women/

28 المنتدى الاقتصادي العالمي (2022). "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022". https://www.weforum.org/publications/global-gender-gap-report-2022/

29 مجموعة منظمة تنمية الكمنولث (2020) (CDC). "كوفيد19 والتمكين الاقتصادي للنساء: فرصة للاستثمار في التغيير؟" منظمة تنمية الكمنولث. https://www.bii.co.uk/en/news-insight/insight/articles/covid-19-and-womens-economic-empowerment-a-chance-to-invest-for-change/

30 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2021). "تقديم الرعاية أثناء الأزمات: عدم المساواة الجندرية والعمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر أثناء جائحة كوفيد19". التدابير السياساتية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد19-). https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/caregiving-in-crisis-gender-inequality-in-paid-and-unpaid-work-during-covid-19-3555d164/

31 استندت هذه الدراسة الاستقصائية إلى ردود 718 من رائدات الأعمال من 78 بلدًا منخفضة ومتوسطة الدخل، وأفاد 19% منهن أن الرعاية غير مدفوعة الأجر قوضت أداء عملهن أو حدت من نمو عملهن. انظر: Cherie Blair Foundation for Women (2023). "العزيمة والإصرار في مواجهة التحديات العالمية: مراجعة عام 2022 لرائدات الأعمال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل". https://cherieblairfoundation.org/what-we-do/research/2022-audit/

32 Gender and Development Network (GADN) (2023). "تحقيق المساواة الجندرية وإعمال حقوق المرأة من خلال الخدمات العامة والحماية الاجتماعية". https://gadnetwork.org/gadn-resources/briefing-public-services-and-social-protection

33 الأمم المتحدة (25 أكتوبر/تشرين الأول 2021). "صرح الأمين العام للأمم المتحدة، في الرسالة السنوية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني بأن جائحة كوفيد19 قد أدت إلى 'جائحة الظل' المتمثلة في العنف ضد النساء والفتيات". https://press.un.org/en/2021/sgsm20989.doc.htm

بناء اقتصادات الرعاية من أجل مستقبل نسوي

يتحمل صانعو القرار المسؤولية عن تعزيز الهياكل الاقتصادية المنصفة للنوع الاجتماعي، مع وضع اقتصادات الرعاية في صميمها، ولديهم القدرة على فعل ذلك. ويجب عليهم فعل ذلك من خلال الإقرار بالرعاية باعتبارها حق يقره القانون، وباعتبارها منفعة عالمية. ويتطلب بناء اقتصاد الرعاية نهجًا كليًا وشاملًا.[34] ويجب فعل ذلك من خلال معالجة المفهوم النسوي للأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية المتمثلة في الاعتراف بأعمال الرعاية، وتقليلها، وإعادة توزيعها، وتمثيلها، ومكافئتها.[35]

بناء اقتصادات الرعاية بما يتماشى مع الأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية

يشجع المفهوم النسوي للأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية اتباع نهج شامل لبناء اقتصادات الرعاية من خلال معالجة هذه الأبعاد:

الاعتراف--الاعتراف بقيمة أعمال الرعاية، بما في ذلك العمل المنتج الذي يضيف قيمة للاقتصاد والمجتمع. يعني هذا، من الناحية العملية، أن نبدأ بحساب المساهمة الاقتصادية للرعاية في الإحصائيات المحلية، وتنفيذ السياسات العامة والقوانين واللوائح التي تؤدي إلى التحول في المنظور الجنساني والتي تشمل تحليل هذه المساهمة. فعلى سبيل المثال، تضع سياسة الرعاية التي تتبعها الحكومة الكينية تدابير لمعالجة أعمال الرعاية في جميع سياسات التوظيف والتشريعات والمعايير والخدمات والهياكل الأساسية، فضلًا عن السعي إلى قياس أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

التقليل--تقليل مجموع الساعات التي تقضيها النساء والفتيات في الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد من مشقة المهام. ويتطلب هذا بناء بنية تحتية للرعاية العامة، وتقديم خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية للحد من حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات. ففي الهند، أدت تدخلات مثل التكنولوجيات الزراعية وإدارة الثروة الحيوانية في المناطق الريفية للمزارعات إلى خفض الوقت الذي يقضينه في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي بمقدار خمس إلى ست ساعات يوميًا، مما أتاح للنساء وقتًا لتشكيل مجموعات على مستوى القرية والاضطلاع بأدوار قيادية.[36]

إعادة التوزيع--إعادة توزيع أعمال الرعاية على مستوى الأسرة المعيشية، مع معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين وتحويل المسؤولية إلى الحكومات وأرباب العمل. ويتطلب هذا تغيير صور النوع الاجتماعي النمطية الصعبة التي تضع النساء والفتيات في "خضم" أعمال الرعاية، وضمان قيام الحكومات وأرباب العمل بدورهم في تقديم الرعاية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الأوروغواي نظامًا وطنيًا متكاملًا للرعاية الشاملة للأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة يعيد توزيع الرعاية والعمل المنزلي ويعترف بهما ويقللهما، ويستثمر في تقديم الخدمات العامة.

التمثيل--تمثيل مقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية، بمن فيهم الأكثر تهميشًا، في القرارات المتعلقة بسياسات الرعاية ووضع هذه السياسات، وبالتالي وضع النساء والفتيات في صميم التحدي والتغيير. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك التشاور مع مقدمي الرعاية والنقابات والمنظمات التي تمثل العاملين في مجال الرعاية عند وضع سياسة وطنية للرعاية.

المكافأة--مكافأة أعمال الرعاية من خلال تهيئة ظروف العمل اللائقة والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية لحماية قوة عاملة تتألف إلى حد كبير من النساء، ومن خلال خلق وظائف رعاية لائقة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، صدّق 37 بلدًا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 بشأن حقوق عمال المنازل، حيث التزمت هذه البلدان "باتخاذ تدابير لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع العاملين بالمنازل بفعالية".[37]

34 الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، ومجموعة العمل النسائية المعنية بتمويل التنمية التابع لشبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات (فيمينت)، ومانكي ماروا، ومنظمة كير (CARE) الدولية (2021). "بيان الرعاية". https://insights.careinternational.org.uk/publications/the-care-manifesto-a-joint-call-for-action-by-the-economic-justice-and-rights-action-coalition-civil-society-organisations-and-youth-group-leads

35 على النحو الموضح في "إطار الأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية اللائقة" الصادر عن منظمة العمل الدولية؛ انظر: أداتي، إل.، وكاتانيو، يو.، وفالارينو، آي. (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل أعمال الرعاية اللائقة". منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_633135/lang--en/index.htm

36 الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، ومجموعة العمل النسائية المعنية بتمويل التنمية التابع لشبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات (فيمينت)، ومانكي ماروا، ومنظمة كير (CARE) الدولية (2021). "بيان الرعاية". https://insights.careinternational.org.uk/publications/the-care-manifesto-a-joint-call-for-action-by-the-economic-justice-and-rights-action-coalition-civil-society-organisations-and-youth-group-leads

37 انظر: جيم 189 – اتفاقية حقوق عمال المنازل، منظمة العمل الدولية. https://webapps.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C189



ميغان كونديف مسعفة في أتلانتا ولديها أربعة أطفال صغار. وقد الُتقطت الصورة في يونيو/حزيران 2020 أثناء ذروة جائحة كوفيد 19.
© كيت أدولينغ/منظمة كير (CARE)

التمويل والعمل الموجهة ضروريان لبناء اقتصاد الرعاية. ويتعين على صانعي القرار استثمار 10% من الميزانيات العامة (يفضل أن تكون مستمدة من الضرائب التصاعدية والمساعدة الإنمائية الرسمية) في الرعاية، وزيادة التمويل العام للخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، والمساهمة في الهدف العالمي المتمثل في توفير 80 مليون وظيفة رعاية لائقة.[38] وقد اتفقت الحكومات ومنظمات حقوق المرأة والقطاع الخاص على حد سواء على هذه الأهداف كجزء من الالتزامات المشتركة لائتلاف العمل من أجل المساواة بين الأجيال المعني بالعدالة والحقوق الاقتصادية. ومن المهم أن تحفز هذه الالتزامات العمل وتلهم الأطراف المعنية الآخرين لتحذوا حذوها. ومع ذلك، ينطوي بناء اقتصاد الرعاية على فروق دقيقة وتعقيدات أكبر. ويتطلب النجاح في فعل ذلك قيام الأطراف المعنية بالعمل عبر أربعة أبعاد: البنية التحتية والخدمات والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان والرعاية المتعلقة بالعمل.[39] ومن خلال القوانين والسياسات والاستثمار، يمكن للقطاع العام تشكيل جميع هذه الأبعاد، وهو مسؤول عن تشكيلها. فعلى سبيل المثال، يمكن **للحكومات** تمويل البنية التحتية للرعاية الجيدة، وإيجاد وظائف رعاية لائقة، والاستثمار في الحماية الاجتماعية المتعلقة بالرعاية، وإنشاء هياكل لسوق العمل تدعم رائدات الأعمال والموظفين ومقدمي الرعاية على حد سواء. وتتحمل **الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف** المسؤولية عن تمويل الرعاية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية وتحديد أولوياتها من خلال مشاركتها الإنمائية الدولية، ويمكنها إسداء المشورة في مجال السياسات التي تعجل بإحراز التقدم. وينبغي **للقطاع الخاص** أن يكمل العمل من خلال تقديم الرعاية ومعالجة التمييز بين الجنسين عبر سلاسل القيمة وتوفير فرص متساوية في العمل، بما في ذلك عن طريق سد الفجوة في الأجور بين الجنسين وتفعيل إجازة الأبوين ووضع سياسات عمل مرنة وغيرها من سياسات العمل الصديقة للأسرة.

38 لاحظ أن هدف الاستثمار يشير إلى "استثمار أكثر من 2% من الدخل العام في الرعاية". وقد اعتمدت منظمات حقوق المرأة (WROs) ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) في عملها على هذا، مع التوصية باستثمار 10% من الدخل القومي المحلي في اقتصاد الرعاية (بما في ذلك الرعاية العامة الجيدة والخدمات الاجتماعية ووظائف الرعاية اللائقة). انظر: الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، ومجموعة العمل النسائية المعنية بتمويل التنمية التابع لشبكة المرأة الأفريقية للتنمية والاتصالات (فيمينت)، ومانكي ماروا، ومنظمة كير (CARE) الدولية (2021). "بيان الرعاية". https: // insights.careinternational.org.uk/publications/the-care-manifesto-a-joint- call-for-action-by-the-economic-justice-and-rights-action-coalition-civil-society-organisations-and-youth-group-leads

39 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) (2022). "كيفية الاستثمار في اقتصاد الرعاية: دليل تمهيدي". https://www.unescap.org/ kp/2022/how-invest-care-economy-primer

في حين أن الحكومات والأطراف المعنية في القطاع العام هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان الوصول المجاني/الميسور التكلفة إلى الرعاية الجيدة لجميع من يحتاجون إليها، إلا أنه يمكن للأطراف المعنية في القطاع الخاص المساهمة في زيادة تقديم الرعاية، على سبيل المثال، من خلال نماذج المؤسسات الاجتماعية. ويمكن أن تكون هذه النماذج نقطة انطلاق نحو تقديم الرعاية الجيدة الشاملة[40] والمجانية لجميع من يحتاجون إليها. وفي هذه النماذج، تتحمل الدولة مسؤولية ضمان الإنصاف لمستخدمي خدمات الرعاية ومن يقدمونها، من خلال دعم الرعاية للمستخدمين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها ومن خلال وضع حماية قانونية واجتماعية للعاملين في مجال الرعاية، بما في ذلك مقدمي الرعاية الذين يعملون لحسابهم الخاص.

يتطلب التحول الحقيقي والجوهري نحو اقتصادات الرعاية تحولًا اقتصاديًا وعمل الأطراف المعنية على وضع الهياكل والنُظُم والقوانين والسياسات والمعايير والسلوكيات التي ستسمح لجميع النساء بالمشاركة بإنصاف في الاقتصاد، وتقديم رعاية ميسرة وميسورة التكلفة وجيدة لجميع من يحتاجون إليها. ويجب أن يكون مقدمات الرعاية من النساء والفتيات والمنظمات التي تمثلهن في صميم تشكيل اقتصاد الرعاية لضمان أن تكون المساواة الجندرية وتقديم الرعاية الجيدة في مقدمة ومحور الاقتصاد.

كيف يمكن بناء اقتصادات الرعاية في الممارسة العملية – الاستثمار والعمل والسياسات الناجحة

تستكشف هذه الورقة أمثلة الممارسات الجيدة للعمل والسياسات التي ساهمت في بناء اقتصادات الرعاية في الممارسة العملية. وتوضح كيف أن الاستثمار في اقتصاد الرعاية يعزز ريادة النساء للأعمال وفرص العمل والمساواة الجندرية على نطاق أوسع، وكيف يمكن أن يساعد ذلك الحكومات على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الازدهار العالمي. ويستند التقرير إلى التوصيات النسوية الراسخة بزيادة الاستثمار في خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية، وزيادة أعمال الرعاية اللائقة، واتباع نهج كلي وشامل للرعاية بما يتماشى الأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية.

تركز الورقة من خلال دراسات حالة حول أربع رائدات أعمال وقصص نجاحهن وتجارب الرعاية في كينيا والمملكة المتحدة وفيتنام على أمثلة محددة للتدخلات الناجحة لبناء اقتصادات الرعاية وتعزيز العدالة الاقتصادية للنساء، بما في ذلك كيفية توفير أعمال الرعاية اللائقة وتعزيز ريادة النساء للأعمال عن طريق الاستفادة من السوق المتنامية لرعاية الطفل من خلال نماذج المؤسسات الاجتماعية (**الفصل 1**) وكيفية تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء من خلال تحسين تقديم خدمات الرعاية، على سبيل المثال رعاية ذوي الإعاقة (**الفصل 2**) وكيفية إعادة توزيع أعمال الرعاية على مستوى الأسرة المعيشية وتسريع تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء من خلال معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين (**الفصل 3**) وكيفية دفع التحول الاقتصادي وتغيير الهياكل لتكون أكثر إنصافًا بين الجنسين، باستخدام مثال سياسات إجازة الأبوين لرائدات الأعمال (**الفصل 4**).

تعطي العديد من تدخلات الرعاية الأولوية لرعاية الطفل على احتياجات الرعاية الأخرى، مما يدل على عدم الإنصاف في العمل والخطاب السياسيين عندما يكون التركيز على الرعاية. وقد تم تسليط الضوء على رعاية ذوي الإعاقة في هذه الدراسة لإبراز أنه يتعين على صانعي القرار اتخاذ إجراءات مخصصة عبر طيف الرعاية. وتبين الورقة كذلك كيف يمكن لخيارات الإنفاق الحكومية، مثل خفض تمويل الرعاية والخدمات العامة، أن تفاقم أزمة الرعاية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وكيفية تحويل التركيز من "معالجة نقص تمثيل المرأة في أسواق العمل" إلى "معالجة نقص الاستثمار العام في تقديم الرعاية". وأخيرًا، تعمل النُظُم الاقتصادية الحالية ضد النساء والفتيات. وهناك حاجة إلى التحول الاقتصادي نحو هياكل عادلة ومنصفة بين الجنسين. وتتطرق الورقة إلى هذا الأمر في جميع جوانبها وتعطي أفكارًا لنقاط انطلاق لتحويل الاقتصادات الحالية عن طريق تغيير القوانين والسياسات وهياكل السوق، أو عن طريق الاستفادة من إمكانات التحول إلى الاقتصادات الخضراء.

40 تشير عبارة "الرعاية المجانية الجيدة" إلى مستخدمي الرعاية الذين يتمتعون بالوصول المجاني إلى الرعاية، ولا تعني أن مقدمي الرعاية يجب أن يعملوا بلا مقابل. فعلى العكس تماماً، من ناحية تقديم الرعاية، يجب أن تكون أعمال الرعاية أعمالاً لائقة دائمًا—سواء تحقق ذلك من خلال هياكل السوق ومنح الدولة الحماية القانونية/الاجتماعية لرواد الرعاية أو من خلال دفع القطاع العام لأجور تقديم الرعاية بالكامل.



أحد المشاركين في حملة "الأب الخارق" التابعة لمنظمة كير (CARE) يقدم الرعاية لابنتيه في كوسوفو. وتشجع الحملة الآباء على القيام بدور أكثر نشاطًا في تربية أطفالهم.
© منظمة كير (CARE)/أربين لاباشتيكا

حان الوقت للتحلي بالجدية – فوائد بناء اقتصاد الرعاية وتكاليف عدم اتخاذ أي إجراء

وهناك سوق متنامية للرعاية؛ فمن المتوقع أن تزداد احتياجات الرعاية على مستوى العالم بنسبة 10% لتصل إلى 2.3 مليار شخص يحتاجون إلى الرعاية من عام 2015 حتى عام 2030، وذلك بسبب النمو الكبير في أعداد الشباب وكبار السن وزيادة المشكلات الصحية المرتبطة بتغير المناخ.[41] ولتلبية هذا الطلب المتزايد على خدمات الرعاية، يجب أن تزيد مساهمات الميزانية العامة من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.[42] ويشمل ذلك إمكانات عالية لتعزيز الفرص الاقتصادية للنساء، بما في ذلك رائدات الأعمال اللاتي أقمن مؤسسات اجتماعية لرعاية الطفل أو دعم رعاية ذوي الإعاقة، والعاملين الصحيين أو المعلمين الموظفين، والعاملين غير النظاميين الذين يقدمون الرعاية لكبار السن أو يؤدون العمل المنزلي. وينبغي أن يتمتع جميع هؤلاء الأشخاص بالوصول إلى هياكل العمل اللائق والحماية القانونية والاجتماعية اللازمة لتوفير السلامة في العمل، لأن هذا أيضًا حق عالمي.[43]

يلبي بناء اقتصاد الرعاية، لذلك، الطلب المتزايد، وعلى الرغم من أنه يبشر بفوائد هائلة، فإنه ينطوي أيضًا على خطر تكبد تكاليف هائلة إذا تم إهماله. والاستثمار في اقتصادات الرعاية سيناريو "مربح للجميع"، لأنه يفيد الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ويعزز العدالة الاقتصادية للنساء والمساواة الجندرية. وتقدّر منظمة العمل الدولية أنه بحلول عام 2035، يمكن للاستثمارات واسعة النطاق في اقتصاد الرعاية (بما في ذلك سياسات الرعاية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية) أن تخلق حوالي 300 مليون فرصة عمل جديدة،[44] حيث ينتج كل دولار مستثمر في اقتصاد الرعاية ما يقرب من أربعة دولارات من العائدات للناتج المحلي الإجمالي العالمي.[45] وفي الوقت نفسه، فإن تكلفة عدم الاستثمار مرتفعة--بالنسبة لعدم المساواة الجندرية، ولكن أيضًا من الناحية الاقتصادية. ودون الاستثمار في اقتصاد الرعاية، ستتكبد الولايات المتحدة وحدها خسارة سنوية متوقعة قدرها 290 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.[46]

41 منظمة العمل الدولية (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_633135/lang--en/index.htm

42 Gender Smart, 2X Collaborative (2022). "اقتصاد الرعاية". https://www.2xglobal.org/care-economy-cop

43 منظمة العمل الدولية (2022). "جعل الحق في الضمان الاجتماعي واقعًا للعاملين بالمنازل: مراجعة عالمية لاتجاهات السياسات والإحصاءات واستراتيجيات التوسع". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_848280/lang--en/index.htm

44 انظر أيضًا: دي هيناو، جيه. (2022). "تكاليف وفوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية للرعاية: دراسة محاكاة كلية في 82 بلدًا". ورقة عمل رقم 55 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/publications/working-papers/WCMS_839252/lang--en/index.htm

45 منظمة العمل الدولية (2023). "فوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية لرعاية الطفل من أجل تحقيق المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية". https://www.ilo.org/resource/brief/benefits-investing-transformative-childcare-policy-packages-towards-gender

46 بالر، إس. وهاكسبيال، جيه. (10 أكتوبر/تشرين الأول 2023). "بناء اقتصاد الرعاية: أربعة قادة يشرحون لماذا الاستثمار اليوم سيخلق حلقة مثمرة من الازدهار". المنتدى الاقتصادي العالمي. https://www.weforum.org/agenda/2023/10/experts-examine-how-developing-better-care-systems-can-close-gender-gaps/



استفادة عامة: بناء خدمات رعاية الطفل وتعزيز ريادة النساء للأعمال

ماريا خوانا سيكو ألكوجاي، رائدة أعمال تنتج الطماطم، أثناء العمل مع ابنتها فيلما، غواتيمالا. © deBode/منظمة كير (CARE)

رعاية الطفل جزء أساسي من خطة عمل الرعاية الأوسع. ووفقًا للبنك الدولي، فإن أكثر من 40% (ما يقرب من 350 مليون) من جميع الأطفال دون سن المرحلة الابتدائية يحتاجون إلى الرعاية، ولكنهم لا يستطيعون الحصول عليها.[47] ويؤثر نقص رعاية الطفل بشكل غير متناسب على الأطفال والأسر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،[48] وله تداعيات على العدالة الاقتصادية للنساء.

دون رعاية الطفل الميسرة والميسورة التكلفة والجيدة، فإن النساء تقدمنها بلا أجر. ويحول عدم المساواة هذا في الرعاية والعمل المنزلي دون مشاركة الأمهات العاملات مشاركةً كاملة في أسواق العمل:[49] فقد تبين أن أحد الأسباب الأكثر شيوعًا التي تمنع النساء من بدء عمل تجاري في المملكة المتحدة هو تعارضه مع رعاية أطفالهن أو آبائهن وأمهاتهن في أسرهن المعيشية.[50] ، وعندما يكون لديه عمل، تظل أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هي التحدي الرئيسي الذي تشير رائدات الأعمال إلى أنه يواجه نجاحهن في أعمالهن وقدرتهن على تنميتها.[51]

وفي الوقت نفسه، هناك سوق متنامية للرعاية؛ حيث يوفر اقتصاد الرعاية فرصًا كبيرة لرائدات الأعمال وهو قطاع عمل سريع النمو، بما يصل إلى 150 مليون وظيفة على مستوى العالم بحلول عام 2030.[52] وقطاع الرعاية قطاع أغلب العاملين به من الإناث، ومن شأن خلق فرص العمل في قطاع الرعاية أن يسرع من فرص عمل المرأة، على وجه الخصوص، ويساعد في تقليل الفوارق بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال. وعلى الصعيد العالمي، هناك امرأة واحدة فقط من كل ثلاثة من رواد الأعمال.[53] ويختلف

47 ديفرشيلي، آيه. إي. وبيتون-داي، إف. (2020). "وظائف أفضل ومستقبل أكثر إشراقا: الاستثمار في رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري". البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/385821d3-bce3-5640-b140-48e27b58296b

48 المرجع نفسه.

49 فيرانت، جي.، وبيساندو، إل. إم.، ونواشا، كيه. (2014). "أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر: الحلقة المفقودة في تحليل الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل". ورقة تنمية السياسات رقم 16 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. https://doi.org/10.1787/02e538fc-en

50 وزارة الخزانة البريطانية (2019). "مراجعة أليسون روز لريادة الأعمال النسائية". https://www.gov.uk/government/publications/the-alison-rose-review-of-female-entrepreneurship

51 غرانثام، كيه. وسومجي، آيه. (2022). "حلول رعاية الطفل للمشاريع النسائية الصغيرة ومتناهية الصغر". ورقة بحثية. مجموعة العمل المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة. لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/Childcare-Solutions-for-Women-Micro-and-Small-Enterprises-MAY-22.pdf

52 منظمة العمل الدولية (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_633135/lang--en/index.htm

53 هاليم، دي. (5 مارس/آذار 2020). "هناك حاجة إلى رائدات الأعمال--إحصائيات!" مدونات البنك الدولي. https://blogs.worldbank.org/en/opendata/women-entrepreneurs-needed-stat

هذا من مكان لآخر. المناطق؛ على سبيل المثال، تقود النساء 29% فقط من حسب الأعمال في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، و33% في أوروبا ووسط آسيا. لكن هذه الفوارق بين الجنسين منتشرة في جميع أنحاء العالم. في المملكة المتحدة وحدها، تعادل الفجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال 1.1 مليون عملاً مفقودًا.[54]

بناء خدمات رعاية الطفل، لذلك، أمر مربح للجميع؛ فهو يوفر فرص العمل في قطاع أغلب العاملين به من الإناث ويعالج حاجزًا جوهريًا يحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء، ألا وهو الافتقار إلى تقديم الرعاية، وهو ما يمنع النساء من القيام بعمل (أكثر) مدفوع الأجر.

دراسة الحالة 1: تحسين الوصول إلى خدمات رعاية الطفل الجيدة وإطلاق العنان لريادة النساء للأعمال، مؤسسة Kidogo، كينيا

نمت المؤسسة الاجتماعية Kidogo[55] لتصبح أكبر شبكة لرعاية الطفل في كينيا، حيث تقدم خدمات رعاية الطفل الجيدة وميسورة التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض في البلاد. وعلى الرغم من زيادة تقديم رعاية الطفل في المناطق الحضرية في كينيا، فإن القدرة على تحمل التكاليف والجيدة تمثلان تحديين رئيسيين يمنعان النساء من استخدام هذه الخدمات.[56] وتقضي النساء في كينيا ما يصل إلى خمس من ساعات العمل الثمانية في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر يوميًا، مقارنةً بالرجال الذين يقضون ساعة واحدة فقط في اليوم. وبالتالي يفوتهم أجر نصف يوم محتمل أو الوقت اللازم لبدء أعمالهم التجارية وتنميتها.[57]

مشاركة النساء في القوى العاملة في كينيا منخفضة، وأقل مما هي عليه في بلدان شرق أفريقيا الأخرى.[58] ومع ذلك، فإن النساء والأعمال التجارية القائمة التي تقودها النساء تشكل محركات حيوية للاقتصاد الكيني. هذه الأعمال توفر فرص العمل وتساهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي للنساء وحقوقهن هن ومجتمعاتهن المحلية وأسرهن.[59] ومن شأن بناء ريادة الأعمال في مجال الرعاية أن يزيد من تعزيز ريادة النساء للأعمال،[60] وبالتالي تقليل الفوارق بين الجنسين في سوق العمل في كينيا.

تستخدم مؤسسة Kidogo نموذجًا للمؤسسات الاجتماعية يتناول كلتا القضيتين؛ فهو يعالج الافتقار إلى رعاية الطفل الجيدة وميسورة التكلفة، وبالتالي يعزز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء داخل المجتمعات المحلية، كما يبني ريادة النساء للأعمال، من خلال تدريب ودعم رائدات الأعمال في مجال الرعاية، اللاتي تشير المؤسسة إليهن باسم "الأمهات الرياديات"، لتنمية أعمالهن في مجال رعاية الطفل في مجتمعاتهن المحلية. وهذا النموذج نموذج مدفوع الأجر، حيث تدفع رائدات الأعمال في مجال الرعاية مبلغًا للمؤسسة مقابل مزايا كونهن أعضاء في شبكة الامتياز (التي تشمل الإرشاد والتدريب والوصول إلى تدخلات التغذية). وتتلقى رائدات الأعمال في مجال الرعاية تدريبًا مكثفًا على مهارات ريادة الأعمال، وكذلك على رعاية الطفولة المبكرة والتعليم والصحة والتغذية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال الصغار ومقدمي الرعاية لهم. كما يتم تزويدهن بمجموعة أدوات للمبتدئين، بما في ذلك الموارد اللازمة لمراكزهن وفرص التدريب وضمان الجودة. ويدفع الآباء والأمهات بدورهم لرائدات الأعمال هؤلاء حوالي 100 شلن كيني أو 60 سنتًا في اليوم، وهو سعر السوق في هذه المجتمعات المحلية.

54 وزارة الخزانة البريطانية (2019). "مراجعة أليسون روز لريادة الأعمال النسائية". https://www.gov.uk/government/publications/the-alison-rose-review-of-female-entrepreneurship

55 مؤسسة Kidogo: https://www.kidogo.co/

56 بيسكاي، بي.، وايغر، دي.، وبايب، يو. جيه. (2022). "الموازنة بين العمل ورعاية الطفل. أدلة من إغلاق المدارس بسبب كوفيد19 وإعادة فتحها في كينيا". البنك الدولي. https://doi.org/10.1596/1813-9450-9958

57 حكومة كينيا (2024). "سياسة الرعاية الوطنية". وزارة الخارجية لشؤون النوع الاجتماعي والعمل الإيجابي. https://gender.go.ke/wp-content/uploads/2024/02/KENYA-NATIONAL-CARE-POLICY-FINAL-DRAFT-2024.doc

58 تتراوح مشاركة النساء في القوى العاملة في كينيا من 64% إلى 72%، وهي أقل من إثيوبيا (76%)، ورواندا (84%)، وتنزانيا (81%)، وأنغولا (77%). البنك الدولي (2021). "تحديث اقتصادي عن كينيا: المزيد من الوظائف المنتجة هي مفتاح التعافي المرن في كينيا من جائحة كوفيد19". https://www.worldbank.org/en/country/kenya/publication/kenya-economic-update-more-productive-jobs-hold-the-key-to-kenya-s-resilient-recovery-from-the-covid-19-pandemic

59 نوندا، دي.، وماكوكا، إي.، وناموسونج، جي. (2016). "محددات ريادة الأعمال النسائية الفعالة في كينيا: مسح لمقاطعة ترانس-نزويا". *European Journal of Business Management* 8(30). 174-182. https://iiste.org/Journals/index.php/EJBM/article/view/33856/0

60 بيسكاي، بي.، وايغر، دي.، وبايب، يو. جيه. (2022). "الموازنة بين العمل ورعاية الطفل. أدلة من إغلاق المدارس بسبب كوفيد19 وإعادة فتحها في كينيا". البنك الدولي. https://doi.org/10.1596/1813-9450-9958



ماري جيروغا، مالكة مركز للرعاية النهارية تدعمه مؤسسة Kidogo في نيروبي.
© باز راتنر

أنشأت 1,600 من رائدات الأعمال في المستوطنات المنخفضة الدخل مشروعات تجارية بمساعدة مؤسسة Kidogo توفر لهن دخلًا لائقًا.[61] كما يميل دخلهن إلى الزيادة بما يصل إلى الضعف بعد عام واحد من انضمامهن إلى المؤسسة. وتقدم مراكزهن لرعاية الطفل الرعاية لعدد 38,000 طفل في البلاد، مما يؤدي بدوره إلى توفير الوقت للنساء في مجتمعاتهن المحلية للمشاركة في أنشطة أخرى، بما في ذلك القيام بالعمل مدفوع الأجر. وتوضح شهادات اثنتين من رائدات الأعمال أدناه تأثير النموذج على بناء ريادة النساء للأعمال وعلى تعزيز الفرص الاقتصادية للنساء من خلال تقديم رعاية الطفل.

قصة نجاح "أم ريادية" – ماري جيروغا واحدة من "الأمهات الرياديات"، وهي تدير دار حضانة تدعمها مؤسسة Kidogo في نيروبي. ويقدم مركزها للرعاية النهارية "ماري المباركة"، الذي أسسته عام 2017، الرعاية إلى 40 طفلًا. وللحفاظ على نسبة الأطفال إلى مقدمي الرعاية التي تحددها مؤسسة Kidogo، توظف ماري مساعدات لمقدمات الرعاية من المجتمع المحلي للمساعدة في رعاية الأطفال.

"أسست مركزي للرعاية النهارية لأن الآباء والأمهات في منطقتي كانوا يواجهون المشكلات عندما يذهبون إلى العمل. فلم تكن هناك حضانة قريبة، لذلك كانوا يقطعون مسافات طويلة وكان بعضهم يأخذون أطفالهم معهم إلى العمل. وبهذا سهّلت على النساء الذهاب إلى العمل".

واجهت ماري تحديات كبيرة عندما بدأت عملها، من عدم الوصول إلى التمويل إلى الصعوبات التي واجهتها مع عملائها. ويشكل عدم الوصول إلى التمويل حاجزًا رئيسيًا يحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء؛ وتتراوح الحواجز المحددة من عدم التحكم في الأصول والموارد الاقتصادية، وكذلك محدودية الحركة، إلى متطلبات مقدمي الخدمات المالية "اعرف عميلك"، مثل تقديم بطاقة الهوية، أو الحاجة إلى تقديم ضمان لفتح حساب مصرفي.[62] وتقول ماري، "معظم النساء ليس لديهن رأس المال لبدء أعمالهن أو أحد لتحفيزهن على بدء أعمالهن. والبعض يثبط أقاربهن وأسرهن من عزيمتهن. وأسرتي سعيدة بما أفعل، لا سيما زوجي؛ فهو سعيد للغاية لأنه يعلم أنني أستطيع المساعدة في تلبية احتياجاتنا. وهو يشجعني على عدم الاستسلام. لكن المجتمع لم يشجعني". **ساعدها التدريب والدعم المستمران اللذان تلقتهما من مؤسسة Kidogo منذ عام 2019 على العمل بشكل أفضل مع الأطفال وآبائهم وأمهاتهم.**

يمكن للعمل الذي تقوم به مؤسسة Kidogo لدعم النساء مثل ماري أن يساعد في إحداث تأثير مضاعف وهائل من خلال تقليل الوقت الذي تقضيه النساء الأخريات في رعاية الأطفال، وتعزيز رفاهية الأطفال وقدراتهم، وتحسين المشاركة الاقتصادية للنساء.

جاكلين موثوني نجوغو: رائدة أعمال وأم تحصل على رعاية الطفل الجيدة من خلال مؤسسة Kidogo. جاكلين موثوني نجوغو واحدة من عملاء ماري. وهي أم لطفلين ورائدة أعمال تبيع الخضروات في سوق غيثوراي في نيروبي. وقد تمكنت من خلال دار حضانة ماري من الحصول على رعاية الطفل الجيدة وميسورة التكلفة، مما مكنها من إدارة عملها بشكل أكثر فعالية وربحية.

61 هذا دخل شهري لا يقل عن 150 دولار أمريكي، وهو أعلى من المتوسط الذي يحصل عليه العاملون في مجال الرعاية غير النظاميين في كينيا وأعلى من الحد الأدنى للأجور الشهري الإلزامي وهو 15,201 شلن كيني أو 113 دولار أمريكي.

62 منظمة كير (CARE) الدولية (2020). "البناء من أجل المستقبل: خلق عالم أكثر إنصافًا وعدالة بين الجنسين وشاملًا ومستدامًا". https://insights.careinternational.org.uk/publications/building-forward-creating-a-more-equitable-gender-just-inclusive-and-sustainable-world



جاكلين موثوني نجوغو في عملها، بينما طفلها في مركز الرعاية النهارية.
© باز راتنر

تقول جاكلين، "تغيرت أشياء كثيرة منذ أن أحضرت طفلي إلى حضانة Kidogo. ففي السابق كنت أعمل لساعات قليلة جدًا، **لكن الآن يمكنني العمل طوال اليوم. فأنا أعلم أن طفلي آمن.** وأنا أحقق الكثير من الربح، ولهذا أستطيع الآن تلبية احتياجات أسرتي بشكل جيد. وتغيرت أشياء كثيرة في ابني أيضًا. فلم يكن يستطيع استخدام نونية الأطفال، ولم يكن يستطيع استخدام المنديل. ولم يكن يتحدث وكان متوترًا للغاية. لكنه الآن أصبح شجاعًا، ويتحدث ويصلي ويعرف كيف يتفاعل مع الأطفال الآخرين. وأنا مرتاحة جدًا للعمل لأنني أعلم أن طفلي في مكان آمن".

كانت رعاية الطفل الجيدة التي حصلت عليها جاكلين من حضانة Kidogo أمرًا حيويًا بالنسبة لها، حيث تقول: "إذا لم تكن حضانة أطفال Kidogo موجودة، كنت سآخذ طفلي معي إلى العمل، أي في السوق. والأمر غير صحي بالتأكيد بالنسبة لطفلي بسبب البيئة وقد يُصاب بأمراض مثل الأمراض المحمولة جوًا أو الكوليرا. وفي نهاية الأمر، بالتأكيد سيؤدي هذا إلى إغلاق عملي لأنني لن أتمكن من الاهتمام بعملي وطفلي". ●

الطريق إلى تقديم الرعاية الشاملة

توفر نماذج المؤسسات مثل نموذج مؤسسة Kidogo نقطة انطلاق حيوية لتوسيع نطاق رعاية الطفل الجيدة وميسورة التكلفة عبر المجتمعات المحلية. كما أنها تستفيد من إمكانات أسواق الرعاية المتنامية من خلال تحويل الطلب على الرعاية إلى فرص لريادة الأعمال للنساء. ومع ذلك، للاستفادة من التغيير التحويلي الذي يمكن أن يؤدي إلى المساواة الجندرية، فإن النظام البيئي بأكمله يحتاج إلى الاستثمار من أجل العمل على نطاق واسع.

يجب توسيع نطاق نُظُم الرعاية القائمة من خلال تقديم الرعاية الجيدة، بما في ذلك عن طريق مزيج مناسب للسياق يجمع بين تقديم الرعاية العامة، والمؤسسات الاجتماعية، والنماذج التي يقودها المجتمع المحلي، مثل ريادة الأعمال في مجال الرعاية وتوفير رعاية الطفل من خلال مجموعات الادخار. ويمكن للنماذج المختلفة أن تضطلع بدور رئيسي في توسيع نطاق توفير رعاية الطفل نحو توفير رعاية عامة مجانية وشاملة.

يمكن للقطاع الخاص أن يوسع نطاق تقديم الرعاية من خلال نماذج المؤسسات الاجتماعية. وينبغي له فعل ذلك بطريقة تمتثل لحقوق الإنسان الدولية (بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالعمل اللائق) وتعزز المساواة الجندرية (مثل إعطاء الأولوية لريادة النساء للأعمال).

ويتعين على الحكومات أن تضمن حصول جميع من يحتاجون إلى الرعاية على خدمات رعاية جيدة. وبينما توسع الحكومات مجال تقديم الرعاية العامة والعمل على تحقيق الوصول الشامل والمجاني إلى الرعاية، ينبغي لها أن تدعم تقديم الرعاية لذوي الدخل المنخفض، وينبغي لها تعزيز تقديم خدمات الرعاية في المجالات غير المربحة تجاريًا أو التي لا يغطيها القطاع الخاص. ومن خلال القوانين والسياسات والتشريعات، ينبغي لصانعي القرار أيضًا ضمان معايير العمل اللائق لرائدات الأعمال، بما في ذلك عن طريق زيادة الرعاية والمخصصات الاجتماعية والقانونية لمقدمات الرعاية اللاتي يعملن لحسابهن الخاص.

ينبغي للجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف أن تدعم الجهود الرامية إلى تقديم رعاية مجانية وشاملة من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية بشكل كبير. وينبغي لها أيضًا أن توصي بتمويل عام قوي ومستمر (من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والضرائب التصاعدية) لخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية، حتى في أوقات تقليص الميزانية.



الاستثمار في خدمات الرعاية لتلبية جميع احتياجات الرعاية

تقيس الطبيبة أولينا بولافينا (29 عامًا) ضغط الدم لمريضتها أولغا غفوزدوك (77 عامًا) في منشأة صحية في ريفنا بأوكرانيا. © سيزار لوبيز/منظمة كير (CARE)

عندما يكون تقديم خدمات الرعاية غير كافٍ، تتدخل النساء والفتيات لتقديم الرعاية دون أجر، ويتحملن التكلفة. وعلى الصعيد العالمي، يقضين 4.7 ساعة يوميًا في القيام بأنشطة الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنةً بالرجال الذين يقضون 1.8 ساعة فحسب (المتوسط العالمي).[63] ويعرض هذا العديد من النساء والفتيات لـ "فقر الوقت"، مما يحد من قدرتهن على المشاركة في العمل مدفوع الأجر والأنشطة الترفيهية. وغالبًا ما يبلغ مقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر عن الصعوبات التي يواجهونها في الاحتفاظ بالعمل مدفوع الأجر أو القيام به، فأربعة من كل عشرة من مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر تحت سن التقاعد – 60% منهم من النساء – لا يعملون بقدر ما كان من الممكن أن يعملون لولا أدوار الرعاية التي يقومون بها.[64] ويظل عملهم في مجال الرعاية غير مدفوعة الأجر غير مرئي لصانعي القرار وداخل الاقتصاد؛ فلأنه عمل غير مدفوع الأجر ومنخفض الأجر أيضًا، لا يتم احتسابه بشكل كافٍ في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تؤدي النساء والفتيات قدرًا كبيرًا من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي لدرجة أن العمل المجاني الذي يقمن به يشكل 65% من إجمالي ساعات عملهن.[65] ويوضح هذا أوجه عدم المساواة الواضحة بين الجنسين في مجال الرعاية والتكاليف التي تتحملها النساء والفتيات عندما يتعذر الوصول إلى خدمات الرعاية العامة أو تكون مكلفة للغاية أو ذات جيدة رديئة، ويكون هذا على حساب فرصهن الاقتصادية ودخلهن وأوقات فراغهن وصحتهن.

أزمة خفية – تفكيك أوجه عدم المساواة في الرعاية

الرعاية قضية غير معترف بها بشكل كاف، لدرجة أن هناك عدم مساواة فيما يتعلق بأنشطة الرعاية التي تتلقى التمويل والتركيز داخل نظام الرعاية نفسه. وفي ظل تأثير جائحة كوفيد19، تم تسليط الضوء على زيادة أعمال الرعاية بسبب إغلاق المدارس ودور الحضانة، مما دفع صانعي القرار إلى التركيز بشكل خاص على رعاية الطفل. وحتى في الاقتصادات التي تتوفر فيها شبكات الأمان الاجتماعي، مثل المملكة المتحدة، تظل هناك أوجه عدم مساواة في كيفية دعم أدوار الرعاية، مع تجاهل رعاية ذوي الإعاقة إلى حد كبير في كثير من الأحيان. وافتقار رعاية ذوي الإعاقة وأولياء أمور الأطفال المعاقين إلى دعم الدولة في المملكة المتحدة يمثل أزمة خفية، ويمنع العديد من النساء من الاستقلال الاقتصادي ويحرمهن من خيار المشاركة في العمل مدفوع الأجر.

63 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2023). "التقرير العالمي عن مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين (SIGI) لعام 2023: المساواة الجندرية في أوقات الأزمات". https://www.oecd-ilibrary.org/development/women-undertake-a-disproportionate-share-of-unpaid-care-and-domestic-work_b8923866-en

64 بيتريغنيت، إس.، وغريم، إف.، وتالاك، سي. (12 أبريل/نيسان 2023). "فهم مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر ووصولهم إلى الدعم عبر الإنترنت". The Health Foundation. https://www.health.org.uk/publications/long-reads/understanding-unpaid-carers-and-their-access-to-support

65 بارفيز بات، آيه.، وبرخوت، إي.، وشوكت زغبور، إم.، وبوش، آيه. (2023). "مسارات جذرية لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: سبب وكيفية حاجتنا العاجلة إلى متابعة البدائل النسوية وإنهاء الاستعمار". أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/radical-pathways-beyond-gdp-621532/

ينبغي أن تكون رعاية ذوي الإعاقة عنصرًا أساسيًا في اقتصاد الرعاية.
حوالي 1.3 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، أو 16% من سكان العالم، لديهم إعاقة،[66] ومن بين هؤلاء، يعيش حوالي 80% في بلدان[67] الأغلبية العالمية.[68] ونظرًا للطبيعة التقاطعية للتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، تتطلب رعاية ذوي الإعاقة نُهُجًا ونُظُمًا شاملة. الأطفال ذوو الإعاقة، على سبيل المثال، أكثر عرضة بنسبة 24% لتفويت التعلم والرعاية والتحفيز في مرحلة الطفولة المبكرة (مقارنةً بالأطفال غير ذوي الإعاقة)،[69] وهم أكثر عرضة بعشر مرات لعدم الذهاب إلى المدرسة؛ ويواجهون مخاطر العنف أو الإساءة أكثر من غيرهم.[70] ولهذا يجب أن تشتمل الرعاية الجيدة لذوي الإعاقة على الرعاية المستجيبة ورعاية الطفل والرعاية الصحية والتعليم، مع ضمان الحماية من الأذى والإساءة.[71] وللأسف، هناك فجوات كبيرة في نظام الرعاية على مستوى العالم، بما في ذلك المملكة المتحدة-- كما توضح دراسة الحالة أدناه.



زودت منظمة كير (CARE) الصومال بدر بكرسي متحرك حتى يتمكن الآن من الذهاب إلى المدرسة مثل إخوته وباقي الأطفال في المجتمع المحلي: "كنت أشعر وكأنني في سجن، ولكنني الآن سعيد، حيث يمكنني الذهاب إلى المدرسة واللعب مع الأطفال الآخرين". © والتر ماويري/منظمة كير (CARE)

يتحمل مقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر للأشخاص ذوي الإعاقة تكاليف عدم كفاية الخدمات المقدمة. وقد سلطت شراكة الأطفال المعاقين الضوء على فجوة في التمويل تبلغ 2.1 مليار جنيه استرليني في تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة.[72] وهذا يترك عددًا لا يحصى من الشباب المعاقين دون الرعاية المريحة والدعم والعلاجات التي يحتاجون إليها، ويزيد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقوم بها آباؤهم وأمهاتهم.[73] ويتدخل آباء الأطفال المعاقين وأمهاتهم، غالبًا أمهاتهم، لسد هذه الفجوات، على نفقتهم الخاصة: يقدم 69% من الآباء والأمهات 20 ساعة أو أكثر من الرعاية غير مدفوعة الأجر أسبوعيًا في المملكة المتحدة.[74] ونتيجة لذلك، فإنهم يخسرون الدخل المحتمل،[75] ويعانون من فقر الوقت ويبلغون عن مشكلات تتعلق بصحتهم.[76] كما تكون رعاية ذوي الإعاقة غير مدفوعة الأجر مصحوبة بتكاليف مباشرة عالية بسبب ارتفاع نفقات الدعم المتخصص والمعدات. وغالبًا ما يضطر مقدمو الرعاية إلى استخدام دخلهم الشخصي أو مدخراتهم،[77] لأن المساعدات المالية غير كافية والحصول على الاستحقاقات أمر مرهق ومعقد.[78]

التداعيات الواقعة على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء شديدة، لأنهن يواجهن مزيجًا من فقدان الدخل وارتفاع تكاليف الرعاية بصفتهن مقدمات لرعاية ذوي الإعاقة غير مدفوعة الأجر. وتقديم رعاية الطفل للأطفال ذوي الإعاقة محدود ومكلف للغاية لدرجة أنه يمنع العديد من النساء من الاستقلال الاقتصادي ويحرمهن من خيار القيام بالعمل مدفوع الأجر. وأعرب 88% من 900 من آباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة غير العاملين الذين شملهم الاستطلاع عن رغبتهم القوية في العودة إلى العمل، بينما رفض ثلثهم الترقي في عملهم أو قبلوا خفض رتبة وظيفتهم لتحقيق التوازن بين مسؤوليات الرعاية والعمل.[79]

66 منظمة الصحة العالمية (7 مارس/آذار 2023). "الإعاقة" https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/disability-and-health

67 تعرّفه حاملة وسام الإمبراطورية البريطانية روزماري كامبل-ستيفنز، إحدى قادة الفكر المعنيين بهذا المصطلح، بأنه: "مصطلح جماعي... يشير إلى الأشخاص السود، والآسيويين، والبنيين، وذوي التراث المزدوج، والسكان الأصليين في الجنوب العالمي، و/أو الذين يتم تصنيفهم عرقيًا بأنهم "أقليات عرقية". وعلى الصعيد العالمي، تمثل هذه المجموعات حاليًا ما يقرب من ثمانين بالمائة (80%) من سكان العالم، مما يجعلها الأغلبية العالمية الآن، ومع معدلات النمو الحالية، على الرغم من جائحة كوفيد19- ومتحوراتها الناشئة، من المقرر أن تظل الأغلبية العالمية أغلبية في المستقبل القريب". انظر: كامبل-ستيفنز، آر. (2020). "الأغلبية العالمية: إنهاء استعمار اللغة وإعادة تأطير الحديث عن العرق". جامعة ليدز بيكيت، ص.1. final-leeds-beckett-1102-global-majority.pdf

68 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (2023). "تقرير المسح العالمي لعام 2023 حول الأشخاص ذوي الإعاقة والكوارث". https://reliefweb.int/report/world/2023- global- survey-report-persons-disabilities-and-disasters

69 صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف) (2021). "الاهتمام والرعاية والإدماج: استخدام البيانات لتسليط الضوء على عافية الأطفال ذوي الإعاقة". https://data.unicef.org/ resources/children-with-disabilities-report-2021/

70 Disability Africa (2022). "التقرير السنوي لعام 2022". https://www.disability-africa.org/annual-reports-and-accounts

71 المرجع نفسه.

72 Development Economics (2021). "الفجوة تتسع: الرعاية الاقتصادية لسد الفجوة في تمويل خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للأطفال المعاقين. https://disabledchildrenspartnership.org.uk/the-gap-widens/

73 هاستويل، إم. وموس، سي. (دون تاريخ). "حياتنا، رحلتنا. الأطفال المعاقون وأسرهم". Scope. https://www.scope.org.uk/campaigns/research-policy/our-lives-our- journey/

74 خاريفي، إم.، ودير، كيه. دي.، وشورتو، إس.، وغودار، إي. (2023). "الدراسة الاستقصائية لرعاية الطفل لعام 2023". Coram Family Childcare Trust. www.familyandchildcaretrust.org/childcare-survey-2023- report-landing-page

75 Carers UK (2022). "حالة تقديم الرعاية عام 2022: لمحة عن الرعاية غير مدفوعة الأجر في المملكة المتحدة". https://www.carersuk.org/reports/state-of-caring-2022-report/

76 باكنر، إل. وبيندل، إس. (2017). "رعاية ليس لها مثيل: لمحة عن الأسر البريطانية التي ترعى أطفالًا معاقين". Contact. https://www.researchgate.net/ publication/322819769_Caring__More__Than__Most__A__profile__of__UK__families__caring__for__disabled__children

77 Carers UK (2022). "حالة تقديم الرعاية عام 2022: لمحة عن الرعاية غير مدفوعة الأجر في المملكة المتحدة". https://www.carersuk.org/reports/state-of-caring-2022-report/

78 في عام 2021، تواصل 8% فقط من مقدمي الرعاية في إنكلترا مع السلطات المحلية للحصول على المساعدة، بينما لم يحصل إلا واحد فحسب من كل أربعة من مقدمي الرعاية على الدعم المباشر. انظر: بيتريغنيت، إس.، وغريم، إف.، وتالاك، سي. (12 أبريل/نيسان 2023). "فهم مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر ووصولهم إلى الدعم عبر الإنترنت". The Health Foundation. https://www.health.org.uk/ publications/long-reads/understanding-unpaid-carers-and-their-access-to-support

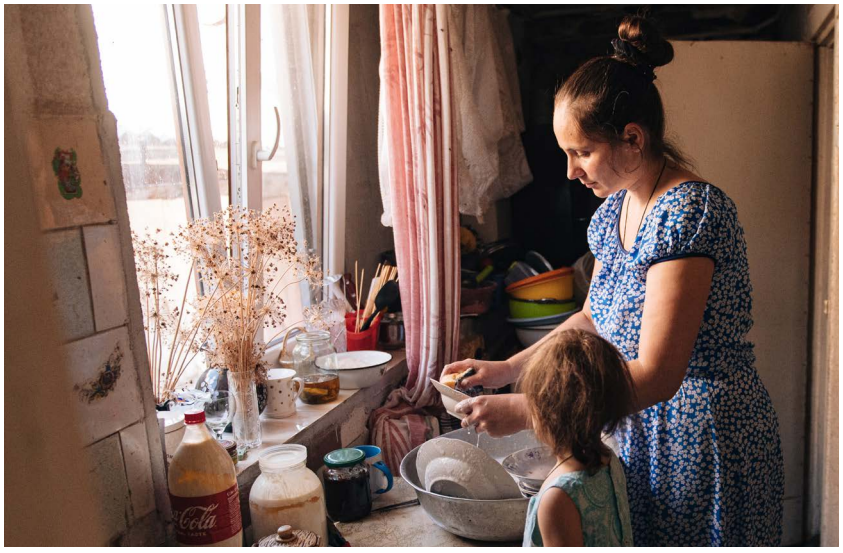
79 Working Families (2015). "اختلال التوازن: آباء وأمهات الأطفال المعاقين والعمل مدفوع الأجر". https://workingfamilies.org.uk/publications/off-balance-parents-of-disabled- children-and-paid-work/

يمكن لخيارات الإنفاق التي تتخذها الحكومات أن تعمق الفوارق بين الجنسين أو تحد منها

تؤثر خيارات الإنفاق التي تتخذها الحكومات تأثيرًا مباشرًا على (أوجه) عدم المساواة بين الجنسين، وهو ما يبرز بشكل صارخ في أوقات التقشف. فعندما يخفض صانعو القرار الميزانيات العامة المخصصة لخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع الفجوات في تقديم الخدمات العامة ويكون ذلك مصحوبًا بتكاليف أعلى للرعاية المتبقية (التي غالبًا ما تكون خاصة). وتتحمل النساء تكلفة مرتفعة بسبب تقليصات الميزانية؛ فهن يقمن بدور "امتصاص الصدمات" من خلال التدخل لتعويض انخفاض تقديم الخدمات العامة أو زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقمن بها أو خفض إنفاقهن حتى يتمكنّ من تغطية التكاليف المتزايدة لأسرهم.[80] ويزيد هذا من فقر وقتهن ويقلل من قدرتهن على القيام بالعمل مدفوع الأجر ويعرضهن لخطر الفقر في سن الشيخوخة (بسبب انخفاض المدخرات أو فقدان استحقاقات المعاشات التقاعدية).[81] بل إن هناك أدلة على أن التقشف يمكن أن يقلل من متوسط العمر المتوقع للنساء، لا سيما بالنسبة للنساء اللاتي يواجهن تمييزًا تقاطعيًا في المناطق المحرومة، وعندما يقترن بالانتماء إلى خلفيات الأقليات العرقية والعنصرية.[82]

تأثرت النساء في جميع أنحاء العالم بشدة بآثار التقليصات المستمرة في ميزانية قطاعي خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، خفضت حكومة المملكة المتحدة ميزانيات الخدمات بصورة متتابعة لأكثر من عشر سنوات[83] وتحركت نحو نموذج يركز بشكل أكبر على أمولة نُظُم الرعاية وخصخصتها.[84] وحاليًا، 18% فحسب من السلطات المحلية في المملكة المتحدة تقدم رعاية الكافية للأطفال ذوي الإعاقة.[85] وفي الوقت نفسه، زادت تكاليف رعاية الطفل بثلاثة أضعاف المعدل المعتاد بحوالي 6% إلى ما يقرب من 150 جنيه استرليني أسبوعيًا/أكثر من 7,000 جنيه استرليني سنويًا.[86] وقد أدت الأزمات الأخيرة مثل تكلفة المعيشة وكوفيد إلى تفاقم الوضع، والنساء هن من يتحملن التكلفة؛ فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والضروريات، التي غالبًا ما تغطيها النساء لأسرهن من خلال التضحية بمدخراتهن. وفي الوقت نفسه، تم تخفيض/تعليق خدمات الرعاية بشكل أكبر خلال عمليات الإغلاق بسبب الجائحة بينما زادت طلبات الرعاية، مما أدى إلى ارتفاع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء بنسبة 30–40% (الإجمالي العالمي).[87]

الاستثمارات في مرافق الرعاية العامة–– الخدمات والبنية التحتية، وعبر احتياجات الرعاية––جزء لا يتجزأ من اقتصادات الرعاية العاملة التي يمكنها حماية المجتمعات ودعمها خلال أوقات الأزمات. وتسلط دراسة الحالة أدناه الضوء على آثار الاستثمار التاريخي والضعيف في الرعاية الجيدة لذوي الإعاقة على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، وكيف تؤدي زيادة تقديم الرعاية (من خلال نموذج للمؤسسات الاجتماعية) إلى زيادة خياراتهن وفرصهن؛ والتكاليف الإضافية التي غالبًا ما يتكبدها مقدمو الرعاية بسبب عدم كفاية الدعم المالي وصعوبة الوصول إليه.



تاتيانا مع ابنتها صوفيا (18 شهرًا) تقدم الرعاية وتقوم الأعمال بالمنزلية في منزلهما في أوكرانيا. © منظمة كير (CARE)/رومان بيرمينكو

80 تحالف الخدمات العامة (17) (UNISON فبراير/شباط 2023). "أزمة تكلفة المعيشة تضرب بيوت النساء العاملات". https://www.unison.org.uk/news/2023/02/the-cost-of-living-crisis-hits-home-for-%20working-women/

81 المرجع نفسه.

82 غرين، دي. (3 أغسطس/آب 2023). "المشكلة المحلية العامة: كيف سيبدو مقياس اقتصادي جديد يقدّر المرأة والمناخ؟" أوكسفام. https://frompoverty.oxfam.org.uk/the-gross-domestic-problem-what-would-a-new-economic-measure-that-values-women-and-climate-look-like/

83 المرجع نفسه.

84 Gender and Development Network (GADN) (2023). "تحقيق المساواة الجندرية وإعمال حقوق المرأة من خلال الخدمات العامة والحماية الاجتماعية". https://gadnetwork.org/gadn-resources/briefing-public-services-and-social-protection

85 خاريف، إم.، ودير، كيه. دي.، وشورتو، إس.، وغودار، إي. (2023). "الدراسة الاستقصائية لرعاية الطفل لعام 2023". Coram Family Childcare Trust. www.familyandchildcaretrust.org/childcare-survey-2023-report-landing-page

86 تشير حسابات التكلفة إلى رعاية الطفل للأطفال دون سن الثانية، التي ارتفعت بنسبة 5.6% لتصل إلى 148.63 جنيه استرليني أسبوعيًا/7,134 جنيه استرليني سنويًا. انظر: المرجع نفسه.

87 مجموعة منظمة تنمية الكمنولث (2020) (CDC). "كوفيد19 والتمكين الاقتصادي للنساء: فرصة للاستثمار في التغيير؟" منظمة تنمية الكمنولث. https://www.bii.co.uk/en/news-insight/insight/articles/covid-19-and-womens-economic-empowerment-a-chance-to-invest-for-change/

دراسة الحالة 2: حلول عملية لتقديم دعم الرعاية لآباء وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة، مبادرة Parent Suportal، المملكة المتحدة

أسست سام تيب، وهي رائدة أعمال ومعالجة للأطفال المعاقين، مبادرة Parent Suportal [88] لمساعدة آباء الأطفال المعاقين وأمهاتهم على فهم خدمات الدعم التي يحق لهم ولأطفالهم الحصول عليها والوصول إليها. وكما تقول، "أنا أعمل مع آباء الأطفال ذوي الإعاقة وأمهاتهم منذ سنوات عديدة. وأعلم أني **سأظل أسمع القصص ذاتها حول كيفية خذلان هذا النظام لهم**. ولم يخبرهم أحد بأن لهم الحق في الحصول على هذا الدعم. ... لذا، اعتقدت أنه ينبغي لشخص ما أن يسهّل عليهم معرفة ما يبحثون عنه وكيفية الوصول إليه وما يتعين عليهم فعله الآن؛ فهم في رحلة مختلفة مع طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة".



سام تيب، مؤسِسة مبادرة Parent Suportal في المملكة المتحدة. © إيدن سبارك

منذ عام 2019، وجهت المبادرة ودعمت أكثر من 50 أسرة بشكل مباشر. من خلال حلقات العمل والمشاركة المجتمعية. ودعمت أكثر من 3,000 أسرة بشكل غير مباشر. وتساعد المبادرة مقدمي الرعاية غير مدفوع الأجر على التعامل مع نُظُم الدعم، وتقلل من العبء الإداري الواقع عليهم، وتساعدهم في الوصول إلى الدعم المالي. وهذا يقلل بشكل كبير من فقر وقتهم، فكما قالت، "يضطر الآباء والأمهات إلى أن يصبحوا جامعين للتبرعات، وإلى أن يصبحوا خبراء طبيين، وأن يصبحوا مساعدين شخصيين وخبراء قانونيين، وكل هذا الذي يتعين عليهم فعله يشبه وظيفة بدوام كامل تضم 50 وظيفة مختلفة. وهذا حتى قبل أن يصبحوا آباء وأمهات...وقد وضعنا بعض المصادر البسيطة--قوائم للمراجعة وجداول زمنية--وأعددنا دليلًا، لذلك إذا كان أحد ما يبحث عن المساعدة المادية، فإنهم يعرفون أين يبحثون عنها. ونحن نساعدهم في فهم النماذج التي يتعين عليهم تعبئتها، وما لهم الحق في الحصول عليه--في المتوسط، 1,200 جنيه استرليني إضافية شهريًا لرعاية طفل معاق. **ويمكن القول إن ساعة واحدة من حلقات العمل التي نعقدها أو الوقت المستغرق في استخدام مواردنا عبر الإنترنت سيعادل عشر ساعات يقضيها الشخص في محاولة البحث بنفسه**".

كثيرًا ما تتولى الأمهات تقديم غالبية الرعاية غير مدفوعة الأجر للأطفال المعاقين، كما يشي واقع تجربة النوع الاجتماعي للرعاية غير مدفوعة الأجر بجميع أشكالها، مما يقلل من قدرتهن على القيام بالعمل مدفوع الأجر. وكما تذكر سام، "تختلف تأثيرات إنجاب طفل معاق بالنسبة للرجال والنساء، ومن خلال تجربتنا، تميل الأم إلى ترك وظيفتها والتضحية بحياتها المهنية، ويُطلب من الأم أخذ إجازة إضافية لاصطحاب الأطفال إلى مواعيدهم جدولة هذه المواعيد وتسجيلها وأن يكنّ بالأساس مساعدات شخصيات للطفل". وقد شعرت روزي مالتبي، [89]التي دعمتها المبادرة، أنه لم يكن لديها خيار سوى التخلي عن حياتها المهنية في التدريس لرعاية ابنها المعاق: "كانت التحديات الرئيسية هي التوفيق بين عبء التخطيط والتدريس ووضع العلامات وعبء حضور العلاج المنتظم ومواعيد المستشفى... وأدركت في النهاية أنه ليس لدي خيار سوى التخلي عن مسيرتي المهنية بصفتي معلمة لتكريس وقتي لدعم ابني. كان هذا، بالطبع، الشيء الصحيح الذي يجب فعله في ذلك الوقت، ولكنه أيضًا شكّل تحديات مختلفة... قد أثر التخلي عن مسيرتي في التدريس عليّ نفسيًا وكان عليّ أن أخضع للكثير من الاستشارات لاستعادة ثقتي بنفسي".

يعني عمل المبادرة أن بعض الأمهات يمكنهن تقليل الوقت الذي يقضينه في الإدارة المتعلقة بالرعاية والعودة إلى القوى العاملة إذا اخترن ذلك. وهي تفعل ذلك، كما تقول سام، "من خلال تقليل أعباء الإدارة المتعلقة بالرعاية حتى يشعرن بأن لديهن الوقت والاستعداد النفسي للقيام بوظيفة أخرى بخلاف وظيفة الدوام الكامل التي يقمن بها كأمهات لأطفال من ذوي الإعاقة". وقد اختبرت ناتالي تومي[90]، التي تعتني بابنتها لويس، المصابة بشلل دماغي، هذه الفجوات الصارخة في تقديم الخدمات، فكما تقول: "أحد أكبر الصعوبات التي نواجهها هي رعاية الطفل، ورعاية ما بعد انتهاء الدراسة، والرعاية/الأنشطة في العطلات المدرسية

88 مبادرة Parent Suportal (دون تاريخ). "منشورات" [صفحتها على فيسبوك]. فيسبوك. https://www.facebook.com/parentsuportal/

89 إحدى عميلات مبادرة Parent Suportal، وأُجريت معها مقابلة في شهر مايو 2023.

90 أُجريت المقابلة في مايو/أيار 2023.

حتى نتمكن من مواصلة العمل وحتى يكون لدى لويس ما تفعله... فلا توجد أندية لما بعد انتهاء الدراسة يمكنها تلبية احتياجات لويس أو أندية لفترة العطلات المدرسية. ولا توجد رعاية مريحة للأطفال دون سن الثامنة في إدارتي المحلية". وكان الدعم الذي تمكنت المبادرة من تقديمه لناتالي ولويس لا يقدر بثمن ويسّر عودة ناتالي إلى العمل. وكما تقول: "أوصلتنا المبادرة بآباء وأمهات آخرين وجعلنا نشعر بأننا أقل عزلة. وجعلني ذلك أقوى عاطفيًا؛ لأنني أشعر بوحدة أقل عندما أتواصل مع أناس آخرين يفهمون ما نمر به. وقد كانت الخدمة مفيدة في مساعدتي على العودة إلى العمل ودعمي لأكون مقدمة رعاية وأمًا لابنتي".

تناصر المبادرة أيضًا من أجل أن تستثمر الحكومة في دعم الرعاية المقدمة للأطفال المعاقين وتوسيع نطاقها: "يجب على الحكومة التوقف عن إغلاق مراكز الرعاية النهارية، لأنها شريان حياة. وعن قطع التمويل عن مرافق الرعاية المريحة. فأنا أريد أن أعيش في عالم لا يكون فيه الوصول إلى الرعاية والعلاج والدعم للأطفال المعاقين شيئًا يجب النضال من أجله، فليس هذا شيئًا يجب أن يكون سرًا... لم تتلق 69% من الأسر التي لديها أطفال منذ ذوي الاحتياجات الخاصة أي دعم على الإطلاق، وأريد أن تكون هذه النسبة صفر، حتى تحصل 100% من الأسر على الدعم".

الاستثمار في جميع احتياجات الرعاية

رعاية ذوي الإعاقة مجال يعاني من نقص تاريخي في الاستثمار وله تأثير على العدالة الاقتصادية للنساء. ولذلك، فهو يحتاج إلى زيادة الاستثمارات واتخاذ إجراءات مخصصة لمعالجة أوجه عدم المساواة في نُهُج الرعاية.

ينبغي لصانعي القرار--بما في ذلك الحكومات والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص--أن يستثمروا في تدخلات الرعاية وأن يعززوها عبر طيف الرعاية الواسع، وينبغي لهم التركيز على بناء رعاية ذوي الإعاقة كأولوية.[91] وفي السعي نحو تقديم الرعاية الميسرة والمجانية والجيدة لذوي الإعاقة، ينبغي للحكومات اعتماد نُهُج شاملة لرعاية ذوي الإعاقة (تشمل الرعاية المستجيبة ورعاية الطفل والتعليم والرعاية الصحية) وزيادة الدعم المالي لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للأطفال ذوي الإعاقة وتخفيف العبء الإداري للوصول إلى ذلك الدعم. ويشمل ذلك إيجاد حلول "لأزمة رعاية الطفل" التي يواجهها آباء الأطفال المعاقين وأمهاتهم، بما في ذلك من خلال تغطية تكاليف دعم الرعاية المتخصصة اللازمة.

ينبغي للحكومات والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف توسيع الإنفاق العام على الرعاية (لجميع احتياجات الرعاية) والخدمات الاجتماعية والحفاظ على ذلك، لا سيما في أوقات الأزمات والتقشف. ويتطلب هذا صون قطاعي خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية من التقليصات (من خلال الإنفاق المستمر وإسداء المشورة في مجال السياسات بشأن القطاعات التي ينبغي استبعادها من تدابير التقشف). والتمويل العام المستمر لخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية تدبير فعال للتخفيف من الآثار غير المتناسبة الواقعة على النساء والفتيات؛ فتقليص التمويل المخصص لخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية سيؤدي بشكل مباشر إلى تراجع التقدم المحرز في العدالة الاقتصادية للنساء وتقليل الحقوق والعدالة الاقتصادية للنساء، وهذا بدوره يبطئ الانتعاش والتقدم الاقتصاديين.

91 كما هو موضح أعلاه، يجب أن تكون رعاية ذوي الإعاقة شاملة ويجب، على سبيل المثال، أن تشمل الرعاية المستجيبة ورعاية الطفل والتعليم والرعاية الصحية وجمع البيانات والاستحقاقات القانونية لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر.



تغيير معايير النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة المعيشية وفي الاقتصادات والمجتمعات

"لقد عانيت كثيراً مع قلة دعم زوجي لي، لكنه تغير كثيرًا مؤخرًا". نوين ثي ثو، إحدى المشاركات في برنامج "Ignite" التابع لمنظمة كير (CARE)، الذي يعالج الأعراف التمييزية بين الجنسين. © بوي هوانغ تشيوان/منظمة كير (CARE)

يُنظر في المنزل وفي الاقتصادات والمجتمعات إلى الرعاية والعمل المنزلي على أنهما "عمل المرأة". وتدعم الأعراف الاجتماعية الراسخة فكرة أن المسؤولية الأساسية عن رعاية الأسرة المعيشية وأفرادها تقع على عاتق النساء والفتيات. ويُظهر أحد الأبحاث الذي أجرى دراسة على المواقف من المساواة الجندرية في 20 بلدًا أن ما يقرب من نصف المستجيبين (48%) يعتقدون أن وظيفة الرجل هي كسب المال بينما وظيفة المرأة هي رعاية المنزل والأسرة، ويعتقد ما يقرب من ثلاثة أرباع المشاركين (74%) أن النساء يجب أن يعملن أقل وأن يخصصن المزيد من الوقت لرعاية أسرهن، بينما يتفق 61% على أنه من الطبيعي أن يكسب الرجال أكثر من النساء.[92]

حان الوقت لإعادة التفكير – ما هو "عمل المرأة؟"

تؤثر الأعراف التمييزية بين الجنسين على العدالة الاقتصادية للنساء على جميع المستويات. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تقوم المرأة بمعظم العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وهناك صلة واضحة بين صور النوع الاجتماعي النمطية المتعلقة بالرعاية غير مدفوعة الأجر والحد من فرص ريادة الأعمال المتاحة للنساء. وقد أظهر استطلاع أجرته Cherie Blair Foundation أن 49% من رائدات الأعمال ذكرن أن أصدقائهن أو أفراد أسرهن طلبوا منهن التركيز أكثر على أسرهن وأطفالهن.[93]

في الاقتصاد، أغلب العاملين في قطاعي خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية ولا يحظيا بالتقدير الكافي؛ حيث تشكل النساء 70% من العاملين الصحيين على مستوى العالم، في حين أن أكثر من 80% من الممرضين في جميع أنحاء العالم من النساء.[94] والحقوق والحماية الاجتماعية والقانونية التي يوفرها هذان القطاعان قليلة، بينما تواجه النساء أيضًا تفاوتات هائلة بغض

92 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022). "دراسة عوامل التغيير في المواقف المتعلقة بالمساواة الجندرية لعام 2022". https://eca.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/08/the-levers-of-change- gender-equality-attitudes-study-2022

93 Cherie Blair Foundation for Women (2021). "صور النوع الاجتماعي النمطية وتأثيرها على رائدات الأعمال". https://cherieblairfoundation.org/what-we-do/research/gender-stereotypes-report

94 منظمة Women in Global Health (2023). "سلسلة منظمة Women in Global Health: المساواة بين الجنسين والقوى العاملة في مجال الصحة والرعاية". https://womeningh.org/sheshapes

النظر عن القطاع الذي يعملن فيه:[95] تُظهر الفجوة في الأجور بين الجنسين أن ما يكسبه الرجال حول العالم يتجاوز ما تكسبه النساء بنسبة 39%.[96] وحتى عندما تتخذ الحكومات مبادرات وتقر تشريعات لتعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء، فإن معايير النوع الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية يمكن أن تجعل هذه المبادرات غير فعالة.

تحد التحيزات ومعايير النوع الاجتماعي أيضًا من قدرة النساء على صنع القرار والوصول إلى المناصب القيادية. ووفقًا مؤشر الأعراف الاجتماعية للنوع الاجتماعي لعام 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعتقد نصف سكان العالم أن الرجال قادة سياسيون أفضل من النساء.[97] وتتجلى هذه التحيزات في الهياكل الاقتصادية والسياسية؛ حيث تشغل النساء 25% فقط من المناصب القيادية في مجال الصحة العالمية،[98] وهو قطاع يشكلن ما يقرب من ثلاثة أرباع القوى العاملة فيه، ويشغلن 10% فقط من مناصب رؤساء الدول، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 1995.[99]

تحدي معايير النوع الاجتماعي وإعادة تأطير السرديات و"إعادة توزيع" الرعاية – مشاركة الرجال والقطاع العام في تقديم الرعاية غير كافية

يتطلب تعزيز العدالة الاقتصادية للنساء تحدي الأعراف والعقليات والمواقف، و"إعادة توزيع" العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر بشكل أكثر مساواة بين النساء والرجال على مستوى الأسرة المعيشية.[100] والأهم من ذلك أيضًا بين الأسر المعيشية والدولة.[101] ويمكن إعادة توزيع الرعاية من خلال تنفيذ التدخلات على مستوى المجتمع المحلي والدولة والسوق. وتشمل هذه التدخلات إجراء حوارات مع الأسر تتحدى الصور النمطية وأدوار النوع الاجتماعي، مع وضع تشريعات منصفة للنوع الاجتماعي لضمان المساواة في الأجور وسياسات إجازة الأمومة والأبوة، فضلًا عن المخصصات القانونية والاجتماعية لمقدمي الرعاية، ومن خلال نظام الحصص، ضمان أن تشكّل النساء السياسات والقرارات المتعلقة بالميزانية وتنفيذها. وبما أن عدم المساواة في الرعاية يشكل عائقًا هيكليًا يحول دون المساواة الجندرية، فإن المسؤولية تقع على عاتق الحكومات لتغيير الهياكل الاقتصادية وتمويل الرعاية عالية الجودة الميسرة وميسورة التكلفة وبنائها.

لا بد من **إعادة تأطير المشكلة؛ فبدلاً من التركيز على نقص مشاركة النساء في أسواق العمل، ينبغي وضع العبء على عاتق الرجال، لا سيما في القطاع العام، الذين لا يشاركون بالقدر الكافي في تقديم الرعاية.** ويجب أن تتخذ السياسات نهجًا تصاعديًا لإعادة توزيع الرعاية على مستوى الأسرة المعيشية وبناء خدمات الرعاية والبنية التحتية. وينبغي لصانعي القرار أيضًا الاستفادة من الفرص المحتملة، مثل التحول إلى الاقتصادات الخضراء. ويعد التحول الأخضر بتوفير 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030،[102] ولديه القدرة على إنشاء هياكل اقتصادية أكثر إنصافًا. وينبغي أن يكون اقتصاد الرعاية واعتبارات المساواة الجندرية في صميم التحول الأخضر لضمان استفادة النساء والفتيات منه.

تقدم دراسة الحالة أدناه مثالًا على كيفية معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين مع بناء فرص عمل للنساء في مجال الزراعة المستدامة، كجزء من الاقتصاد الأخضر.

95 "في جميع أنحاء العالم، تكسب النساء 77 سنتًا فقط مقابل كل دولار يكسبه الرجال... ويظهر هذا التفاوت المستعصي في متوسط الأجور بين الرجال والنساء في جميع البلدان وعبر جميع القطاعات، لأن عمل المرأة لا يحظى بالتقدير الكافي وتتركز النساء في وظائف مختلفة عن وظائف الرجال". انظر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017). "المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية". https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/csw61/equal-pay

96 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). "مؤشر الأعراف الاجتماعية للنوع الاجتماعي (GSNI) لعام 2023: هدم تحيزات النوع الاجتماعي: تحويل الأعراف الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة الجندرية". https://hdr.undp.org/content/2023-gender-social-norms-index-gsni#/indicies/GSNI

97 المرجع نفسه.

98 منظمة (2023) Women in Global Health. "سلسلة منظمة Women in Global Health: المساواة بين الجنسين والقوى العاملة في مجال الصحة والرعاية". https://womeningh.org/sheshapes/

99 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). "مؤشر الأعراف الاجتماعية للنوع الاجتماعي (GSNI) لعام 2023: هدم تحيزات النوع الاجتماعي: تحويل الأعراف الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة الجندرية". https://hdr.undp.org/content/2023-gender-social-norms-index-gsni#/indicies/GSNI

100 منظمة العمل الدولية (2018). "أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل اللائق". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_633135/lang--en/index.htm

101 منظمة ActionAid (2021). "المبادئ التوجيهية والمعايير الدنيا المتعلقة بالرعاية غير مدفوعة الأجر". https://actionaid.org/publications/2021/guiding-principles-and-minimum-standards-unpaid-care-and-domestic-work

102 منظمة العمل الدولية (24 مايو/أيار 2022). "التحول البيئي العادل: حل منظمة العمل الدولية لخلق 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030". https://www.ilo.org/resource/news/just-ecological-transition-ilo-solution-creating-100-million-jobs-2030

دراسة الحالة 3: تغيير معايير النوع الاجتماعي على مستوى الأسرة المعيشية في فيتنام

تقضي المرأة الفيتنامية، في المتوسط، 6.2 ساعة يوميًا في أداء الأنشطة المدرة للدخل و4.1 ساعة أخرى يوميًا في القيام بالمهام المنزلية.[103] وعبء العمل المكثف هذا متأصل في الأعراف الاجتماعية التمييزية بين الجنسين، أي الأدوار والتوقعات التي يتم التمسك بها على مستوى المجتمع المحلي.[104] حيث يُتوقع من النساء أن يقدمن الرعاية وأن يقمن بالعمل المنزلي، وفي الوقت نفسه، لا يُتوقع منهن في كثير من الأحيان أن يضطلعن بدور في الأنشطة المجتمعية أو العمل أو أن يتولين مهام القيادة أو صنع القرار.[105]

تحد هذه الأعراف التمييزية بين الجنسين من الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، حتى عندما اعتمدت الحكومة الفيتنامية تشريعات أكثر إنصافًا للنوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، بموجب القانون، أصبح للنساء الآن الحق في امتلاك الأصول والممتلكات والأراضي. ومع ذلك، بسبب الأدوار والأعراف الموجودة في المجتمعات المحلية، لا يزال من الممكن أن تواجه النساء حواجز تحول دون تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وقد يستمر استبعادهن من القرارات المالية على مستوى الأسرة المعيشية.[106] وتشكل حصتهن غير المتناسبة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر حاجزًا آخر تكرسه الأعراف يحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية لهن. على سبيل المثال، أكد مشروع استشاري في فيتنام أن أكثر من 60% من النساء العاملات بدوام كامل اللاتي شملتهن الدراسة الاستقصائية رأين أن حصتهن غير العادلة من العمل المنزلي تشكل عقبة هائلة تحول دون إتاحة الفرص الاقتصادية لهن ورأين أن شركائهن يجب أن يساهموا بشكل أكبر في الأعمال المنزلية، الأمر الذي يجعلهن الشريحة الأكثر استياءً بين التركيبة السكانية التي شملتها الدراسة.[107]

تعزيز فرص المشاريع النسائية: تعزيز تغيير الأعراف الاجتماعية وفرص العمل في الزراعة المستدامة

يهدف مشروع "تعزيز فرص المشاريع النسائية" التابع لمنظمة SNV الشريكة في التنمية العالمية[108] إلى تعزيز العدالة الاقتصادية للنساء من خلال معالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية بين الجنسين والاستفادة من فرص الأعمال التجارية الزراعية في سياق تغير المناخ.[109] كما يهدف إلى تعزيز بدء وتطوير الأعمال التجارية للنساء في مجال الزراعة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ في المناطق الريفية من خلال الجمع بين تنمية المشاريع، والتحول الاجتماعي، وتدخلات المناصرة.

اقترن تدريب بناء مهارات الأعمال التجارية للنساء بتعزيز تمكين النساء من خلال الحوارات الأسرية والتدخلات المجتمعية. وهي تهدف إلى معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين التي قد تعيق نجاح النساء في ريادة الأعمال. كما ربط البرنامج النساء بالأسواق وعزز قدراتهن القيادية وقدم الدعم للتعاونيات الزراعية للتحول نحو أساليب زراعية ذكية مناخياً تدعم الإنتاج الزراعي المنخفض الكربون والمرن وتؤثر على الحكومة لإصدار سياسات مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

كانت آثار هذا النهج متعدد الجوانب هائلة. فبعد 18 شهرًا فحسب، سجّل المشروع زيادة في نسبة النساء اللاتي استوفين الحد الأدنى من التمكين من 57% إلى 66%.[110] ويشمل هذا التمكين التحكم في دخلهن والتحدث علنًا.[111] وقد كانت معالجة أعمال الرعاية غير العادلة التي تقوم بها النساء جزءًا من خطة المشروع لتغيير الأعراف الاجتماعية.

103 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016). "الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي: قضايا واقتراحات لفيتنام". ورقة مناقشة. https://vietnam.un.org/en/13921-unpaid-care-and-domestic-work-issues-and-suggestions-viet-nam

104 المركز الدولي لبحوث المرأة (ICRW) ومعهد دراسات التنمية الاجتماعية (2015). "الحقوق والنوع الاجتماعي في فيتنام – برنامج حيازة المرأة للأرض في فيتنام (LAW): مجموعة أدوات تدريبية". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). https://2012-2017.usaid.gov/vietnam/reports-and-publications#Propgen

105 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016). "الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي: قضايا واقتراحات لفيتنام". ورقة مناقشة. https://vietnam.un.org/en/13921-unpaid-care-and-domestic-work-issues-and-suggestions-viet-nam

106 المركز الدولي لبحوث المرأة (ICRW) ومعهد دراسات التنمية الاجتماعية (2015). "الحقوق والنوع الاجتماعي في فيتنام – برنامج حيازة المرأة للأرض في فيتنام (LAW): مجموعة أدوات تدريبية". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). https://2012-2017.usaid.gov/vietnam/reports-and-publications#Propgen

107 Investing in Women (2020). "ورقة الممارسات والمواقف والأعراف الاجتماعية (SNAP) في فيتنام. https://investinginwomen.asia/knowledge/snapsheet-social-norms-attitudes-and-practices-in-vietnam/

108 منظمة SNV، شريكة في التنمية العالمية: https://www.snv.org/.

109 نفذت منظمة SNV وشركاء محليون المشروع، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، في ثماني مقاطعات في كينيا وأربع مقاطعات في فيتنام بين عامي 2016 و2020. انظر: منظمة SNV (1 يونيو/حزيران 2018). "سلسلة منشورات برنامج تعزيز فرص المشاريع النسائية (EOWE): تمكين النساء في مجال الأعمال التجارية الزراعية من خلال التغيير الاجتماعي والسلوكي". https://www.snv.org/update/eowe-publication-series-empowering-women-agribusiness-through-social-and-behaviour-change

110 مؤشر تمكين النساء في مجال الزراعة (WEAI) (دون تاريخ). "المؤشر المختصر لتمكين النساء في مجال الزراعة (A-WEAI)". https://weai.ifpri.info/versions/a-weai/

111 منظمة SNV (2018). "تعزيز فرص المشاريع النسائية: تمويل القيادة والفرص المتاحة للنساء – تقرير استعراض منتصف المدة للمؤشر المختصر لتمكين النساء في مجال الزراعة لعام 2018". https://a.storyblok.com/f/191310/29eb8db134/midterm_report_a-weai_snv_eowe-flow_0.pdf



نوين ثي ثام، إحدى المشاركات في مشروع "تعزيز فرص المشاريع النسائية" في فيتنام. © D&D Training and Media

تحاول رائدات الأعمال التوفيق بين أعمال الرعاية غير المتناسبة والآثار الناجمة عن تغير المناخ

شاركت نوين ثي ثام، وهي مزارعة ورائدة أعمال، في برنامج ريادة الأعمال التابع لمنظمة SNV. وتقول، "في مدينتي، بشكل عام، مثل الآخرين، إنتاجنا الرئيسي هو محصول الأرز. ولدينا أيضًا وظائف أخرى ولكنها لا تحتسب. فالمصدر الرئيسي للدخل لا يزال محصول الأرز... عمل مشروع منظمة *SNV* مع التعاونية ونظم تدريبات على نظام تكثيف الأرز، وهي ممارسة متكيفة مع تغير المناخ للأعضاء والمزارعين المحليين. كما أنها ممارسة مفيدة للبيئة بسبب انبعاثاتها المنخفضة الكربون نتيجة لتطبيق أساليب الترطيب والتجفيف البديلة".

كان تأثير تغير المناخ على المجتمع المحلي كبيرًا. كما تقول ثام، "الطقس مختلف تمامًا عما كان عليه في الماضي. والجفاف شديد، والفيضانات غير منتظمة وتأتي بسرعة كبيرة، ليس كما في الماضي. ويرجع هذا إلى تغير المناخ". **كما تكون الآثار أكثر حدة بالنسبة للنساء:** "الأمر صعب للغاية بالنسبة للنساء لأنه يتعين عليهن تحمل مسؤولية العمل في الحقول ومن أجل الأسرة، ودور النساء متطلب للغاية".

دعمت منظمة SNV المجتمعات المحلية للتكيف مع الأساليب الذكية مناخيًا. وتتابع ثام حديثها قائلةً، "بعد التدريبات، قللنا كمية البذور بشكل كبير عن طريق زراعة شتلات فردية في مساحات أوسع، لذلك ينمو الأرز بشكل أقوى وأفضل، ويتم تقليل استخدام المياه والأسمدة تباعًا... عندما نطبق هذا الأسلوب على مساحات أوسع، تنمو الشتلات بشكل أفضل، وتلتصق جذورها في الأرض بعمق أكبر. وعندما يأتي الجفاف، تكون جذورها عميقة ويمكنها الوصول إلى بعض الماء، وتظل تنمو بشكل طبيعي. وبما أننا نزرع بذورًا أقل ونستخدم مواد أقل، فإننا نخسر أيضًا استثماراً أقل في المحاصيل ويكون لدينا بعض الدعم، إذا وقعت كارثة شديدة".

يعزز تغيير الأعراف الاجتماعية فرص ريادة الأعمال المتاحة للنساء في مجال الزراعة الذكية مناخيًا

ركز المشروع على معالجة معايير النوع الاجتماعي في التصدي للتوزيع غير العادل للعمل المنزلي وزيادة القيادة النسائية في المجتمع المحلي وتهيئة بيئة أكثر دعمًا لرائدات الأعمال: "في السابق، لم تكن النساء هنا واثقات من أنفسهن **بسبب عاداتنا التي تعطي الأفضلية للرجال على النساء**. وعندما كانت النساء يعملن في الحقول، ظل الناس في بعض الأحيان يقولون إنهن لا يستطعن فعل أي شيء... ولم تكن النساء يجرؤن على التحدث علنًا في المجتمع المحلي. وقد تغيرت الأمور منذ بدء المشروع".

أجرت منظمة SNV حوارات مع الأسر المعيشية والقرى لخلق مساحة للمناقشات حول أدوار النساء كقادة، والأدوار والأعراف الاجتماعية المتعلقة بتقسيم العمل المنزلي، وصنع القرار الاقتصادي. ومن خلال هذه الحوارات.

تسمح بالتأمل في معايير النوع الاجتماعي. وقد أظهرت الحوارات الأولية حدوث تأثير على مستوى الأسرة المعيشية، وعلى نطاق أوسع، في العمل وداخل المجتمع المحلي.

تقول ثام: "تم تشجيع النساء على تولي قيادة مجموعات المزارعين، مع تطبيق تقنيات جديدة ونشر قيم المشروع. **وأصبحت النساء أكثر ثقة في المشاركة** في الاجتماعات المجتمعية وفي نشر القيم لتطبيق نظام تكثيف الأرز... في البداية، كان الأمر صعبًا، ولكن مع مرور الوقت، أدركت النساء تدريجيًا أنهن قادرات على فعل كل شيء بشكل جيد، وألهمن المزارعين لسماعهن".



نوين ثي ثام، إحدى المشاركات في مشروع "تعزيز فرص المشاريع النسائية" التابع لمنظمة SNV، تقود اجتماعًا مع المزارعين المحليين. © D&D Training and Media.

طورت رائدات الأعمال وأزواجهن تقنيات للتواصل تُظهر دراسة الحالة الخاصة بمنظمة SNV مدى السرعة التي يمكن بها تحقيق المكاسب عند معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين، بما في ذلك من خلال الحوارات على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي. ومع هذا، لتوسيع نطاق ذلك، يجب أن يكون هناك نهج أوسع ومدروس أكثر ينظر إلى إعادة التوزيع بين الأسر المعيشية، لكن بصفة خاصة باتجاه القطاع العام، وكيف ترى المجتمعات المحلية أعمال الرعاية، وكيف يمكن لسياسات وتشريعات القطاع العام أن تدعم إعادة التوزيع هذه. وسيتم استكشاف هذا في القسم التالي. وفي الوقت الحالي، هناك أمثلة قليلة على الحالات التي أُعيد فيها توزيع أعمال الرعاية بنجاح على الرجال والدول، ولذلك لا يزال هذا المجال بحاجة إلى المزيد من العمل والاستثمار على كافة المستويات.

حان الوقت لتغيير التركيز وإعادة توزيع الرعاية داخل الأسر المعيشية وباتجاه القطاع العام

إعادة تأطير سرديات الرعاية والمعايير والتصورات العامة، من الأسرة إلى أعلى، من خلال تدابير التوعية والتشريعات المنصفة للنوع الاجتماعي (مثل سياسات إجازة الأمومة والأبوة) أمر ضروري لإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة الاقتصادية للنساء. وبدلًا من التركيز على "نقص مشاركة" النساء في أسواق العمل، يجب على صانعي القرار التركيز على الدولة و"نقص مشاركة" الرجال في تقديم الرعاية.

ينبغي لصانعي القرار تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء من خلال معالجة الأعراف والعقليات والمواقف التمييزية بين الجنسين، ومن خلال "إعادة توزيع" أعمال الرعاية على قدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى الأسرة المعيشية وبين الأسر المعيشية والقطاع العام كأولوية. ويتطلب ذلك من الحكومات تعزيز الهياكل الاقتصادية المنصفة للنوع الاجتماعي وتمويل الرعاية الميسرة، وميسورة التكلفة، وعالية الجودة وبنائها.

ينبغي للحكومات والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص على حد سواء الاستفادة من إمكانات التحول إلى الاقتصادات الخضراء، وضمان أن تكون الوظائف والاقتصادات الخضراء منصفة للنوع الاجتماعي. ويعد التحول الأخضر بتوفير 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030،[112] ولديه القدرة على إنشاء هياكل أكثر إنصافًا. ويمكن للقطاع الخاص تسريع تحول من منظور النوع الاجتماعي عادل وأخضر من خلال تعزيز فرص العمل الخضراء للنساء، كما هو الحال في الزراعة الذكية مناخيًا، ومن خلال توفير تدريب مخصص ودعم القطاعات التي تقودها النساء والعاملات ورائدات الأعمال كأولوية، مع معالجة الفصل بين الجنسين في مختلف القطاعات المهنية. وينبغي للحكومات والوكالات المتعددة الأطراف أن تبني اقتصادات خضراء من خلال منظور متكامل للمساواة بين الجنسين، وينبغي لها أن تعترف بالرعاية والعمل الاجتماعي وتستثمر فيهما باعتبارهما من الوظائف الخضراء؛ فهما قطاعان منخفضا الكربون.

112 منظمة العمل الدولية (24 مايو/أيار 2022). "التحول البيئي العادل: حل منظمة العمل الدولية لخلق 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030". https://www.ilo.org/resource/news/just-ecological-transition-ilo-solution-creating-100-million-jobs-2030



التحول الاقتصادي: تغيير القوانين والسياسات لخلق أسواق عمل منصفة وتوفير العمل اللائق

فرانسيس ماكوشا (36 عامًا) يحضر ابنه تاديوانوشي (20 شهرًا) إلى عيادة تشيفويدزا الصحية لإجراء فحص طبي، زيمبابوي. © آلانا هولمبرغ/منظمة كير (CARE)

هياكل سوق العمل المنصفة بالغة الأهمية لضمان إتاحة فرص العمل اللائق والعدالة الاقتصادية للنساء. ومع ذلك، فإن النُظُم الحالية مبنية على عدم المساواة؛ فأعمال الرعاية التي تقدمها النساء "مجانية" ولا تشملها القياسات الاقتصادية، مع وجود قوانين وسياسات تميز ضد النساء، وفي بعض الأحيان تفرض الاختيار بين تقديم الرعاية والحياة المهنية. وتدعم النساء النمو الاقتصادي في كل بلد في العالم، على حساب إمكاناتهن الاقتصادية، من خلال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.[113] ولا تضطلع الحكومات بدور فعال في إزالة هذه العقبات، بل تترك الأمر للنساء والمجتمع المدني لمناصرة هذه الإصلاحات. وقد حان الوقت لأن تدرك الحكومات أن اقتصادات الرعاية تقع في صميم التحول الاقتصادي، مع إمكانية تعزيز المساواة الجندرية في الداخل والخارج.

معالجة القوانين والسياسات وهياكل سوق العمل غير المنصفة على جميع المستويات

يمكن للحكومات تغيير الهياكل والنُظُم من خلال القوانين والسياسات والاستثمار. وينبغي لها أن تعزز الهياكل المنصفة للنوع الاجتماعي عبر الأبعاد الأربعة للرعاية: البنية التحتية، والخدمات، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والرعاية المتعلقة بالعمل.[114] ويمكن للوائح والسياسات العامة حماية العمال من الأزمات، أو دعم رائدات الأعمال من خلال مخصصات الرعاية، أو معالجة الفصل بين الجنسين في سوق العمل. وإذا تم تنفيذ ذلك دون وضع المساواة الجندرية في الاعتبار، مع ذلك، فإنها يمكن أن ترسخ التحيز الجنساني في التفكير الاقتصادي، وإهمال المخصصات واللوائح المتعلقة بالرعاية،[115] وبالتالي تعزيز أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

113 غيتس، إم. إف. (4 أكتوبر/تشرين الأول 2023). "ميليندا فرنش غيتس تتحدث عن كيف يمكن للقادة تعزيز القوة الاقتصادية للنساء". مؤسسة بيل وميليندا غيتس. https://www.gatesfoundation.org/ideas/articles/melinda-french-gates-how-leaders-boost-womens-economic-power

114 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) (2022). "كيفية الاستثمار في اقتصاد الرعاية: دليل تمهيدي". https://www.unescap.org/kp/2022/how-invest-care-economy-primer

115 دي هيناو، جيه. وبيرونز، دي. (2016). "الاستثمار في اقتصاد الرعاية لتعزيز فرص العمل والمساواة الجندرية". مجموعة الميزانية النسائية. https://wbg.org.uk/wp-content/uploads/2016/03/De__Henau__Perrons__WBG__CareEconomy__ITUC__briefing__final.pdf

حماية العمال ورواد الأعمال في أشكال العمل غير المستقرة



أقامت منظمة كير (CARE) تحالفات مع نقابات العاملين بالمنازل في الإكوادور، وبيرو، والبرازيل، وغواتيمالا، والمكسيك، وكولومبيا، وهندوراس لتعزيز السياسات العامة الخاصة بالعاملين بالمنازل في المنطقة. © منظمة كير (CARE).

وتتواجد النساء على نحو مفرط في القطاعات غير النظامية[116] والمهن التي توفر قدرًا أقل من الحماية القانونية والاجتماعية، مثل مهنة الرعاية.[117] وريادة الأعمال أيضًا شكل من أشكال العمل غير المستقر.[118] وتكون أشكال العمل هذه مصحوبة بسلبيات البيئات الأقل تنظيمًا؛ فالعمال غير النظاميين ورواد الأعمال مستبعدون إلى حد كبير من الحماية القانونية والاجتماعية، ويتعرضون لمستويات أعلى من العنف والتحرش في مكان العمل.[119]

ينبغي لصانعي القرار، لذلك، **التركيز على حماية العمال في أشكال العمل غير المستقرة، بمن فيهم رواد الأعمال، وزيادة فرص وصولهم إلى خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية.** وعلى الرغم من أن الحكومات لديها وسائل أقل لتنظيم الأعمال الحرة وغير النظامية، فإن التدخلات ممكنة من خلال الاستثمار العام، على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في الحماية الاجتماعية المرتبطة بالرعاية، مثل التحويلات النقدية، أو توفير التسهيلات الضريبية، أو النُظُم غير الاكتتابية للمعاشات التقاعدية والحماية. ويمكن أن تساعد هذه اللوائح في تقليل المخاطر التي يتعرض لها العديد من العاملات ورائدات الأعمال ومقدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر والعاملات بالمنازل. كما توفر لوائح سوق العمل، مثل سياسات إجازات الأبوين العادلة لرواد الأعمال، بما في ذلك العمال النظاميين وغير النظاميين على حد سواء (انظر دراسة الحالة أدناه)، أداة حاسمة لتسريع الهياكل الاقتصادية العادلة بين الجنسين.

على مستوى العالم، مع ذلك، 36% من العاملين بالمنازل مستبعدون حاليًا تمامًا من قوانين العمل،[120] وفي بعض الحالات، يواجهون تشريعات تميز ضدهم بشكل مباشر (على سبيل المثال، من خلال منحهم استحقاقات أقل).[121] ومع ذلك فالضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان[122]، ولهذا يجب أن تكون مخصصات الرعاية والأحكام الاجتماعية والقانونية متاحة للجميع، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو خلفيتهم.

الاستثمار في البنية التحتية والخدمات

إذا لم تقدم النساء والمجتمعات المحلية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر ولم تتدخل لسد الفجوات في تقديم الخدمات، فلن يكون بمقدور الحكومات تقليل الاستثمار في قطاع الرعاية أو الرعاية الصحية أو التعليم. **والتكلفة التي يسببها نقص الاستثمار في خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية موجودة دائمًا، ومع ذلك، فإن الاقتصادات الحالية تدفع هذه التكلفة باتجاه النساء والفتيات ليتحملنها هن**، بدلًا من تغطيتها من خلال النظام. ويؤدي هذا إلى إدامة عدم المساواة، ودمج الظلم بين الجنسين في النظام الاقتصادي، وانتهاك الحقوق الاقتصادية للنساء.[123]

116 في القارة الأفريقية، 89% من النساء العاملات في القوى العاملة مدفوعة الأجر يعملن في وظائف غير نظامية. انظر: أوكسفام (2020). "إطلاق العنان للتنمية المستدامة في أفريقيا من خلال معالجة العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر". https://policy-practice.oxfam.org/resources/unlocking-sustainable-development-in-africa-by-addressing-unpaid-care-and-domes-620939/

117 تشكل النساء أكثر من ثلثي العاملين بالمنازل وفي مجال الرعاية، في حين أن ثمانية من كل عشرة من العاملين بالمنازل عمالٌ غير نظاميين. انظر: منظمة العمل الدولية (2023). "الطريق إلى العمل اللائق للعاملين بالمنزل". https://www.ilo.org/global/topics/domestic-workers/publications/WCMS_883181/lang--en/index.htm

118 هالفورسن، سي. جيه. (11 أكتوبر/تشرين الأول 2018). "لماذا يجب أن نكون صادقين بشأن مخاطر ريادة الأعمال". Fast Company. https://www.fastcompany.com/90260337/the-risks-of-starting-a-new-business-without-a-safety-net

119 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2021). "أعمال الرعاية مدفوعة الأجر حول العالم: تحليل مقارن لـ 47 بلدًا وإقليمًا". https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2021/04/discussion-paper-paid-care-work-around-the-globe

120 منظمة العمل الدولية (2023). "الطريق إلى العمل اللائق للعاملين بالمنزل". https://www.ilo.org/global/topics/domestic-workers/publications/WCMS_883181/lang--en/index.htm

121 المرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم (WIEGO) (2023). "تصور الضمان الاجتماعي للعاملين بالمنازل: تحليل حالة تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين بالمنازل في 15 بلدًا في أمريكا اللاتينية". https://www.wiego.org/publications/imagining-social-security-domestic-workers

122 حق الإنسان في الضمان الاجتماعي منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ عام 1948. انظر: منظمة العمل الدولية (2022). "جعل الحق في الضمان الاجتماعي واقعًا للعاملين بالمنازل: مراجعة عالمية لاتجاهات السياسات والإحصاءات واستراتيجيات التوسع". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_848280/lang--en/index.htm

123 غرين، دي. (3 أغسطس/آب 2023). "المشكلة المحلية العامة: كيف سيبدو مقياس اقتصادي جديد يقدّر المرأة والمناخ؟" أوكسفام. https://frompoverty.oxfam.org.uk/the-gross-domestic-problem-what-would-a-new-economic-measure-that-values-women-and-climate-look-like/

دأبت الحكومات حول العالم على خفض الإنفاق العام المخصص لخدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية بشكل دائم خلال السنوات العشرين الماضية. وفي الواقع، ما يدفع هذا الأمر بشكل أو بآخر هو النظام المتعدد الأطراف؛ فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) يوصيان بتخفيض مخصصات الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية كإجراءات أولى عندما يتعلق الأمر بالتقشف،[124] وتلتزم وزارات المالية في البلدان المقترضة بهذه المشورة إلى حد بعيد كجزء من التقليصات المطلوبة في الميزانية. وتوضح دراسة الحالة 2 تأثير هذه الفجوات في التمويل وتقديم الرعاية على الحقوق والعدالة الاقتصادية للنساء. ويتطلب النظام الاقتصادي المنصف للنوع الاجتماعي زيادة الاستثمارات لسد الفجوة في سياسات الرعاية.[125]

تحدي التحيزات والأعراف التمييزية بين الجنسين في صنع القرار الاقتصادي وعالم العمل

يتطلب تعزيز الاقتصادات العادلة معالجة التحيز التمييزي بين الجنسين في التفكير الاقتصادي حتى يحظى عمل المرأة بالتقدير ذاته كما عمل الرجل. على سبيل المثال، تحدي فكرة أن بطالة الذكور (باعتبارهم "عائلي الأسرة") تتطلب إجراءات سياسية أكثر إلحاحًا من بطالة الإناث، وعدم تقبل أنه يجب التقليل من أولوية تقديم الرعاية للسماح بالاستثمار في البنية التحتية المادية، والتراجع عن المفاهيم التي تقبل الفصل بين الجنسين في سوق العمل--من اعتبار الرعاية والعمل الاجتماعي قطاعين أغلب العاملين فيهما من الإناث إلى تقدير مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) كقطاعات يهيمن عليها الذكور.[126] وهناك صلة مباشرة بين البلدان التي لديها معايير أكثر إنصافًا للنوع الاجتماعي وفرص العمل الأفضل للنساء[127]

يمكن للسياسات والقوانين، مثل بيئات العمل الصديقة للأسرة، ومتطلبات تعويضات إنهاء الخدمة، والتمويل العام للحماية الاجتماعية ونظام معاشات التقاعد، فضلًا عن سياسات واستحقاقات إجازات الأبوين، أن تتيح فرصًا أكثر تكافؤًا لرائدات الأعمال والموظفات على حد سواء.[128]

مفتاح تغيير الهياكل التمييزية بين الجنسين هو التركيز على القضايا الأساسية التي تحتاج إلى الاهتمام. ولهذا السبب ينبغي لصانعي القرار إعادة تأطير تفكيرهم وسردياتهم وأولوياتهم، من التركيز على تمكين النساء من المساهمة في أسواق العمل إلى التركيز على معالجة نقص استثمار الحكومات في الرعاية وكيفية ضمان توفير القطاع العام للرعاية الجيدة لجميع من يحتاجون إليها. وتتمتع النساء بالحق والرغبة والمهارات اللازمة لاغتنام الفرص الاقتصادية وتحقيق إمكاناتهن، والحواجز الهيكلية مثل عدم المساواة في الرعاية غير مدفوعة الأجر هي التي تمنعهن من تحقيق ذلك. من الأهمية بمكان وضع النساء والفتيات، والمنظمات التي تمثلهن، في صميم التحول الاقتصادي عند وضع نُظُم منصفة للنوع الاجتماعي. ويتطلب ذلك ضمان مشاركتهن الهادفة وقيادتهن للسياسات والحلول والتمويل والتنفيذ والتقييم، ودمج منظور المساواة بين الجنسين عبر النُظُم الاقتصادية. والإقرار بأعمال الرعاية--وتسجيل مقدار الوقت المستغرق في الرعاية والعمل المنزلي بدقة مع قياس قيمته[129] --يمثل خطوة رئيسية أخرى لفعل



د. كاثرين أمولوندو، مؤسِسة Fountain of Hope Treatment Centre، كينيا. © كيفن جيتونغا

124 Gender and Development Network (GADN) (2023). "تحقيق المساواة الجندرية وإعمال حقوق المرأة من خلال الخدمات العامة والحماية الاجتماعية". https://gadnetwork.org/gadn-resources/briefing-public-services-and-social-protection

125 منظمة العمل الدولية (2022). "جعل الحق في الضمان الاجتماعي واقعًا للعاملين بالمنازل: مراجعة عالمية لاتجاهات السياسات والإحصاءات واستراتيجيات التوسع". https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_848280/lang--en/index.htm

126 دي هيناو، جيه. وبيرونز، دي. (2016). "الاستثمار في اقتصاد الرعاية لتعزيز فرص العمل والمساواة الجندرية". مجموعة الميزانية النسائية. https://wbg.org.uk/wp-content/uploads/2016/03/De__Henau__Perrons__WBG__CareEconomy__ITUC__briefing__final.pdf

127 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). "مؤشر الأعراف الاجتماعية للنوع الاجتماعي (GSNI) لعام 2023: هدم تحيزات النوع الاجتماعي: تحويل الأعراف الاجتماعية من أجل تحقيق المساواة الجندرية". https://hdr.undp.org/content/2023-gender-social-norms-index-gsni#/indicies/GSNI

128 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) (2022). "كيفية الاستثمار في اقتصاد الرعاية: دليل تمهيدي". https://www.unescap.org/kp/2022/how-invest-care-economy-primer

129 بارفيز بات، آيه.، وبرخوت، إي.، وشوكت زغبور، إم.، وبوش، آيه. (2023). "مسارات جذرية لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: سبب وكيفية حاجتنا العاجلة إلى متابعة البدائل النسوية وإنهاء الاستعمار". أوكسفام. https://policy-practice.oxfam.org/resources/radical-pathways-beyond-gdp-621532/

ذلك بالشكل الصحيح. ويمكن أن يساعد اتخاذ خطوات لإعادة تصور المعايير والقياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحويلها، مثل الناتج المحلي الإجمالي، بطريقة تجعلها تسجل تأثير وقيمة الرعاية والعمل المنزلي بشكل أكثر دقة في فعل ذلك.[130] ويتطلب هذا أيضًا الوضوح على جانب البيانات (المصنفة حسب النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة) عندما يتعلق الأمر بتدابير السياسة، فضلًا عن الشفافية في الاستثمار المراعي لمنظور المساواة بين الجنسين على جانب التمويل.[131]

هناك أمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن لصانعي القرار الاستفادة منها لتعزيز الهياكل الاقتصادية المنصفة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك التغيير التشريعي الذي نجحت منظمة Parental Pay Equality في مناصرته في المملكة المتحدة، لتعزيز سياسات لإجازة الأبوين أكثر إنصافًا لرائدات الأعمال.

دراسة الحالة 4: خلق فرص أكثر تكافؤًا لرائدات الأعمال من خلال سياسات إجازة الأبوين في المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، هناك امرأة واحدة فقط من بين كل ثلاثة رواد أعمال.[132] ويتمثل أحد الأسباب الجذرية للفجوة بين الجنسين في ريادة النساء للأعمال في التقسيم غير العادل لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين النساء والرجال، والافتقار إلى سياسات الرعاية المنصفة والمرونة في إجازة الأبوين لجعل ريادة الأعمال أكثر سهولة بالنسبة للنساء.

نظام المملكة المتحدة منحاز ضد رائدات الأعمال فيما يتعلق بإجازة الأبوين والأجور. وفي الوقت نفسه، تحتل المملكة المتحدة المرتبة الثانية في ارتفاع تكاليف رعاية الطفل بين دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فلم تستطع 1.7 مليون امرأة القيام بساعات إضافية من العمل مدفوع الأجر بسبب تكاليف رعاية الطفل.[133] وبالإضافة إلى ذلك، هناك فجوات في تقديم الحماية الاجتماعية أثناء إجازة الأمومة، وثمة حاجة أكبر إلى المرونة للموازنة بين أنشطة العمل وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لرائدات الأعمال اللاتي يتعين عليهن القيام بدورهن كأمهات وإدارة أعمالهن في الوقت نفسه.

منظمة Parental Pay Equality: تغيير السياسات من أجل رائدات الأعمال في المملكة المتحدة

أولغا فيتزروي مهندسة صوت حائزة على جوائز وكانت تقوم بحملة للتغيير من أجل رائدات الأعمال. وقد أسست شركتها لهندسة الصوت عام 2013، وعملت في عدة أفلام ومسلسلات تلفزيونية لها شعبيتها، بما في ذلك "Dr Who" و"The Crown"، بالإضافة إلى ألبومات للمغنية ديانا روس وفرقة "كولدبلاي" "Coldplay".

تقول أولغا إن "هناك الكثير من الأشياء الإيجابية المتعلقة بكوني رائدة أعمال، ومتحكمة في المشروعات، وكوني مديرة نفسي، وتمتعي بقدر كبير من الاستقلالية فيما يتعلق بطريقة عملي". ومع ذلك، تضيف أن عدم القدرة على التنبؤ بالعمل وعدم استقراره يشكلان تحديين رئيسيين. حيث تقول، "عندما حملت، كنت متحمسة جدًا لأن حكومة المملكة المتحدة كانت قد استحدثت للتو إجازة الأبوين المشتركة. واعتقدت أن زوجي يمكن أن يشاركني فيها. ولكن عندما نظرت إلى التفاصيل الصغيرة، أدركت في الواقع أن النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص لا يمكنهن أخذ إجازة الأبوين المشتركة". وقد اضطرت إلى إنهاء عملها الناجح في مجال هندسة الصوت بعد أن أنجبت ابنها في عام 2015؛ نظرًا لعدم قدرتها على الحصول على إجازة الأبوين المشتركة بصفتها أمًا تعمل لحسابها الخاص.

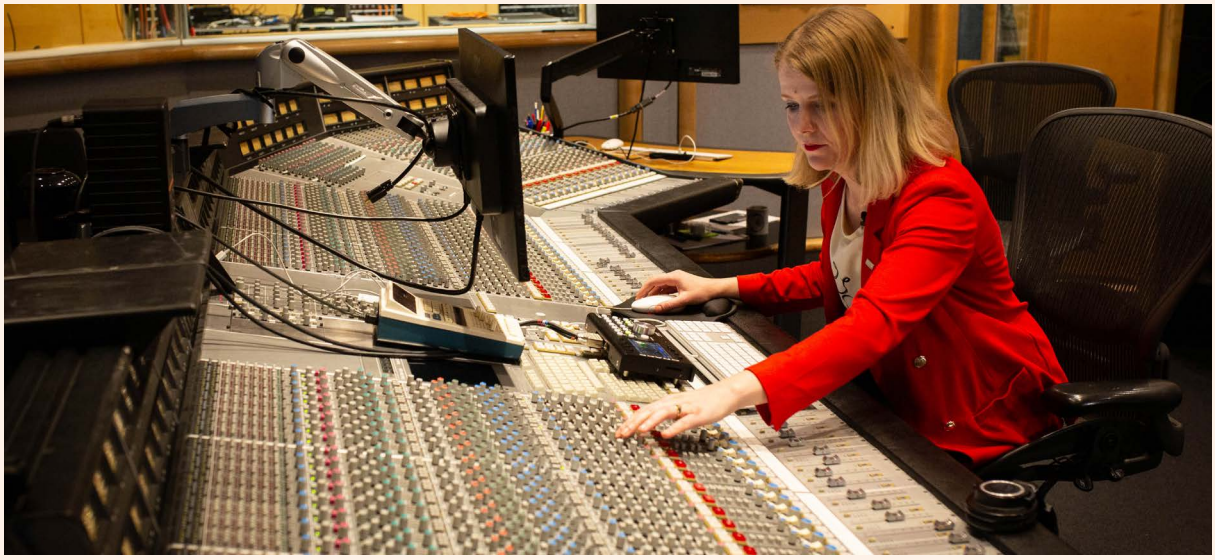
واصلت أولغا استكشاف الحواجز الإضافية التي تواجهها الأسر التي يعمل فيها الآباء والأمهات لحسابهم الخاص، بما في ذلك ظروف العمل التقييدية أثناء تلقي بدل الأمومة، مما أجبرها فعليًا على إبقاء عملها مغلقًا لمدة تسعة أشهر. وتسمح أيام "البقاء على اتصال" (KIT) للنساء في المملكة المتحدة بالبقاء على اتصال بعملهن وزملائهن أثناء إجازة الأمومة أو التبني. حيث يُسمح للنساء بأخذ ما يصل إلى عشرة أيام لفعل لذلك دون أن يتأثر بدل الأمومة التي يحصلن عليهن ودون إنهاء راتب الأمومة.

130 المرجع نفسه.

131 منصة ديفيكس (8 مارس/آذار 2024). "رأي: بيانات تمويل المساواة بين الجنسين في حالة فوضى. كيف نصلح ذلك؟" https://www.devex.com/news/opinion-gender-equality-funding-data-is-a-mess-how-do-we-fix-it-107187

132 وزارة الخزانة البريطانية (2019). "مراجعة أليسون روز لريادة الأعمال النسائية". https://www.gov.uk/government/publications/the-alison-rose-review-of-female-entrepreneurship

133 مجموعة الميزانية النسائية (2021). "ميزانية فصل الخريف لعام 2021: رعاية الطفل والنوع الاجتماعي وجائحة كوفيد19". https://wbg.org.uk/analysis/autumn-budget-2021-childcare-gender-and-covid/



أولغا فيتزروي، مهندسة صوت ومؤسِسة منظمة Parental Pay Equality. © إيدن سبارك

وتنص سياسة الحكومة بشأن العمل أثناء إجازة الأمومة على أنه إذا تجاوزت الأمهات اللاتي يعملن لحسابهن الخاص عدد أيام "البقاء على اتصال" العشرة، فإنهن قد يفقدن بدل الأمومة الذي يحصلن عليه، حتى وإن عملن لبضع ساعات فقط في يوم من أيام "البقاء على اتصال" تُحتسب يومًا كاملًا. ومع ذلك، بالنسبة لصاحبات الأعمال، فإن القيام ببعض الأعمال الإدارية الأساسية أمر بالغ الأهمية لضمان استمرار أعمالهم أثناء إجازة الأمومة.

تعني هذه السياسة التقييدية أنه من الصعب على العديد من الأمهات اللاتي يعملن لحسابهن الخاص الحفاظ على استمرارية أعمالهن أثناء إجازة الأمومة دون فقدان بدل الأمومة، أو الحفاظ على العمل بعد إجازتهن، أو الوصول إلى الدعم في أوقات الأزمات. واستغرق الأمر من أولغا 18 شهرًا بعد إجازة الأمومة لتعود إلى دخلها السابق بسبب اضطرارها إلى إنهاء عملها، مما يعني أنها واجهت صعوبات للحصول على قرض عقاري وتلقت دعمًا حكوميًا منخفضًا خلال جائحة كوفيد19.

المناصرة من أجل التغيير التشريعي: مهندسة صوت تحول السياسات لصالح رائدات الأعمال

دفع عدم المساواة في مخصصات الرعاية أولغا إلى القيام بحملة من أجل إجراء تغيير تشريعي للمساواة بين الوالدين. وفي عام 2017، أسست منظمة Parental Pay Equality [134] لمناصرة إجراء تغييرات في سياسات المملكة المتحدة لصالح النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص ورائدات الأعمال. وعن ذلك تقول: "لقد أسست منظمة *Parental Pay Equality* بعد أن وجدت أنني لا أستطيع الحصول على إجازة الأبوين المشتركة. فبحثت وتحدثت إلى أعضاء البرلمان ثم قررت أن أؤسس منظمة للقيام بحملة من أجل تغيير القانون لجعله أكثر عدلًا لصاحبات الأعمال الصغيرة واللاتي يقمن بأعمال حرة أو مستقلة".

كان لحملة أولغا مع منظمة Parental Pay Equality تأثير واضح على سياسة إجازة الأبوة والرعاية غير مدفوعة الأجر في المملكة المتحدة. ونتيجة لأعمال المناصرة التي قامت بها، غيرت إدارة العمل والمعاشات التقاعدية (DWP)–الإدارة الحكومية المسؤولة عن سياسة راتب الأمومة––توجيهاتها بحيث لم يعد تنفيذ المهام الإدارية الأساسية، مثل صيانة الموقع الإلكتروني، ومراسلة العملاء وتحديث المؤهلات المهنية تُحتسب ضمن أيام "البقاء على اتصال". فهذه المهام حيوية لرائدات الأعمال للحفاظ على استمرارية أعمالهن أثناء إجازة الأمومة. وتشير أولغا إلى أن "الفوز بهذا التغيير المتعلق بأيام البقاء على اتصال أمر مهم حقًا لأن **اكتساب هذه المرونة الإضافية للقيام بالإدارة الأساسية المتعلقة بعملك في إجازة الأمومة تعني أنه من المرجح أنك ستنجحين**. ويقل التوتر أيضًا لأنه لم يعد هناك داعٍ للقلق من أن قيامي بأشياء مثل الرد على الرسائل الإلكترونية سيعني أنني سأفقد بدل الأمومة. أو أن إدارة العمل والمعاشات التقاعدية ستحرمني من بدل الأمومة"، وقد ساعد هذا التغيير في سياسة المملكة المتحدة الأمهات العاملات لحسابهن الخاص على الاستمرار في أعمالهن أثناء إجازة الأمومة دون التعرض لخطر فقدان بدل الأمومة.

134 Parental Pay Equality: https://www.parentalpayequality.org.uk/

تواصل منظمة Parental Pay Equality المناصرة من أجل مخصصات رعاية أكثر عدالة لرواد الأعمال والمساواة في إجازة الأبوين. وتقول أولغا، "بصراحة، أعتقد أن الحكومة لا تفعل ما يكفي لرائدات الأعمال. فأحد الأمور الأساسية التي يجب على الحكومة فعلها هي إعطاء إجازة الأبوين المشتركة للآباء والأمهات الذين يعملون لحسابهم الخاص. ويعني هذا ألا تكون المرأة هي مقدم الرعاية الأساسي وألا تضطر إلى أخذ كل هذا الوقت المستقطع من عملها. ويعني أن يتمكن الآباء من تقديم الرعاية أيضًا. وتُظهر الأبحاث أن الآباء يرغبون في المشاركة بشكل أكبر في رعاية الطفل، لكن حالياً لا توجد طريقة يستطيع من خلالها الآباء الذين يعملون لحسابهم الخاص المشاركة في ذلك". وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها أولغا، إلا أنها تظل متفائلة بشأن مستقبل عملها، فكما تقول: "أحب كل المشروعات التي أعمل عليها. وأحب أيضًا العملاء الذين أعمل معهم. من بين جملة أمور أخرى. وأشعر أنني محظوظة حقًا لأنني أقوم بمثل هذا العمل".

تحقيق تكافؤ الفرص

تتطلب الاقتصادات المنصفة للنوع الاجتماعي استثمارات قوية في البنية التحتية للرعاية وخدماتها، عبر احتياجات تقديم الرعاية، حتى لا تدفع النساء دفع ثمن نقص الاستثمار العام. ويشمل هذا معالجة التحيزات والأعراف التمييزية بين الجنسين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية حتى يحظى عمل المرأة بالتقدير ذاته كما عمل الرجل، والتركيز على معالجة نقص الاستثمار العام في الرعاية، بدلًا من التركيز على نقص مشاركة المرأة في الاقتصادات. ويتطلب أيضًا وضع قوانين وسياسات وتوفير استثمارات منصفة للنوع الاجتماعي تضع الرعاية في صميم الاقتصادات والسياسات.

وينبغي للحكومات وضع لوائح للاستثمارات العامة وسوق العمل تحمي النساء اللاتي يعملن في الوظائف غير المستقرة، مثل العاملات غير النظاميات ورائدات الأعمال، وتزيد فرص وصولهن إلى خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية. وتشمل التدابير اللازمة تعزيز الحماية الاجتماعية المتعلقة بالرعاية، على سبيل المثال من خلال التحويلات النقدية، أو توفير التسهيلات الضريبية، أو النُظُم غير الاكتتابية للمعاشات التقاعدية والحماية، ووضع سياسات إجازات الأبوين العادلة لرواد الأعمال، بما في ذلك العمال النظاميين وغير النظاميين على حد سواء. كما ينبغي لصانعي السياسات إحداث تحول نحو اقتصادات الرعاية عبر جميع المستويات.

ينبغي لصانعي القرار إشراك مجموعات متنوعة من النساء ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر في وضع السياسات وتمويلها وتنفيذها، وتعزيز القيادة النسائية عبر السياسة والاقتصاد والتمويل والتنفيذ والتقييم عند تشكيل الهياكل الاقتصادية لتتسم بتحويل مفاهيم النوع الاجتماعي، من المستويات المحلية إلى العالمية. وسيساعد ذلك في ضمان التعبير عن احتياجاتهن بشكل جيد، بالإضافة إلى تحدي تلك الأعراف التي تستبعد النساء من عملية صنع القرار.[135]

135 Gender and Development Network (GADN) (2017). "تقاسم الأعباء: أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والتمكين الاقتصادي للمرأة". https://gadnetwork.org/gadn-resources/2017/2/7/sharing-the-load-unpaid-care-work-and-womens-economic-empowerment?rq=care



يشارك ستيفن شيلوفيا (48 عامًا) مسؤوليات الرعاية مع زوجته: "غيّر مشروع التغذية في الجنوب الأفريقي (SANI) طريقة تفكيرنا أنا وزوجتي حول كيفية تعاملنا مع بعضنا بعض. فقد أصبحنا قادرين على التخطيط المشترك على مستوى الأسرة المعيشية كما أشارك على قدم المساواة مع زوجتي في القيام بالأعمال المنزلية"، زامبيا. © كارين شيرمبركر/منظمة كير (CARE)

التوصيات

سيتطلب التحول الحقيقي والجوهري نحو اقتصادات الرعاية، الذي يضع الهياكل والنُظُم والقوانين والسياسات والأعراف والسلوكيات التي تسمح للنساء والفتيات بالمشاركة في الاقتصاد بشكل عادل، تحولًا اقتصاديًا يكون اقتصاد الرعاية في صميمه. وستوفر هذه الرؤية النسوية الرعاية الميسرة والجيدة لجميع من يحتاجون إليها--رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن ورعاية الطفل والرعاية الصحية.

سيعني ذلك تحويل النُظُم، وفي الوقت نفسه تحدي تحيزات النوع الاجتماعي في المجتمعات المحلية والسياسات والهياكل الاقتصادية. وعندها سيحظى عمل المرأة بالتقدير، وستحصل النساء على أجر منصف عن القيام به، مع تمكينهن من الوصول إلى مناصب القيادة وصنع القرار على المستويات المجتمعية والاقتصادية والسياسية. وستحصل خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية على تمويل عام قوي، بما في ذلك في أوقات الأزمات. وستكون أسواق العمل شاملة ومتنوعة، حيث يعمل مقدمو الرعاية من الإناث، والذكور والعاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الإناث والذكور، جنبًا إلى جنب مقابل أجر عادل ومنصف.

ستؤدي النساء والفتيات كميات متساوية من أعمال الرعاية، مع تقديم القطاع العام غالبية أعمال الرعاية المجانية والجيدة وسيقوم الرجال والفتيان بحصتهم العادلة من ذلك. وستعطي البلدان الأولوية للإنصاف والرفاه والازدهار من خلال توفير استثمارات قوية في خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية. ويمكننا تحويل الرؤية إلى واقع من خلال العمل القوي والتمويل والقوانين العادلة واتباع نهج شامل وكامل.

ينبغي لصانعي السياسات – بما في ذلك **الحكومات والجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف** و**القطاع الخاص** – بناء اقتصادات الرعاية من خلال ما يلي:

1- الاعتراف بالرعاية كحق، وبتقديم الرعاية كمصلحة عامة عالمية، والالتزام ببناء اقتصادات الرعاية من خلال معالجة للأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية المتمثلة في الاعتراف بأعمال الرعاية، وتقليلها، وإعادة توزيعها، وتمثيلها، ومكافئتها.

2- استثمار ما لا يقل عن 10% من الدخل العام المحلي (مستمدة من الضرائب التصاعدية والمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)) في خدمات الرعاية الجيدة والميسرة وميسورة التكلفة **وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) المخصصة للرعاية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية**. وفي أوقات الأزمات، يجب حماية الإنفاق العام على قطاعي خدمات الرعاية والخدمات الاجتماعية لمنع تراجع المساواة الجندرية.

3- توسيع نطاق تقديم الرعاية الجيدة، بما في ذلك من خلال مزيج مناسب للسياق يجمع بين تقديم الرعاية العامة والمؤسسات الاجتماعية والنماذج التي يقودها المجتمع المحلي. ويمكن أن تكون النماذج المختلفة نقطة انطلاق حيوية على الطريق نحو تقديم رعاية عامة شاملة ومجانية. ويتعين على الحكومات أن تضمن حصول جميع من يحتاجون إلى الرعاية على خدمات رعاية جيدة وينبغي لها دعم تقديم الرعاية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض.

4- النهوض بتدخلات الرعاية لتلبية جميع احتياجات الرعاية (بما في ذلك رعاية ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال) لمعالجة أوجه عدم المساواة الخفية في الرعاية. وينبغي لصانعي القرار إعطاء الأولوية لزيادة الاستثمار في خدمات رعاية ذوي الإعاقة والدعم المالي لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للأطفال ذوي الإعاقة.

5- معالجة الأعراف التمييزية بين الجنسين من خلال الحوار مع الأسر المعيشية، وإعادة تأطير سرديات الرعاية، والتشريعات المنصفة للنوع الاجتماعي (مثل سياسات إجازة الأمومة وإجازة الأبوة)، وإعادة توزيع أعمال الرعاية على قدم المساواة بين النساء والرجال على مستوى الأسرة المعيشية وبين الأسر المعيشية والقطاع العام كأولوية، بما في ذلك من خلال زيادة تقديم الرعاية والاستثمار فيها.

6- تعزيز التحول الاقتصادي نحو الاقتصادات المنصفة للنوع الاجتماعي واقتصادات الرعاية عن طريق وضع قوانين ولوائح تتيح لمقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر ورائدات الأعمال والعاملين في القطاع غير النظامي الوصول بشكل متزايد إلى الرعاية والخدمات الاجتماعية والحماية القانونية والاجتماعية. وسيعمل هذا على معالجة مسألة دعم النساء للاقتصاد بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي يقمن بها من خلال سد فجوة التمويل العام للرعاية وتعزيز القيادة النسائية، بما في ذلك من خلال إشراك مجموعات متنوعة من النساء ومقدمي الرعاية في قيادة وضع سياسة اقتصاد الرعاية وتمويلها وتنفيذها.

بناء اقتصاد الرعاية هو سيناريو "مربح للجميع" للمساواة الجندرية والازدهار الاقتصادي وتحقيق الالتزامات الإنمائية الدولية المتعهد بها لإنهاء الفقر وأوجه عدم المساواة على حد سواء. ويصل هذا إلى سوق متنامية، ويساعد على تلبية احتياجات الرعاية المتزايدة، ويساهم في النمو العالمي، ويعزز حقوق النساء والفتيات وفرصهن الاقتصادية. حيث يمكن للاستثمارات واسعة النطاق في اقتصاد الرعاية (بما في ذلك سياسات الرعاية وأعمال الرعاية والحماية الاجتماعية) أن تخلق حوالي 300 مليون وظيفة جديدة،[136] مع استثمار كل دولار في تحقيق ما يقرب من أربعة دولارات من العائدات للناتج المحلي الإجمالي العالمي[137] وستتمكن النساء والفتيات من اغتنام كل الفرص التي يرغبن فيها؛ حيث يمكنهن إنشاء أعمالهن التجارية الخاصة بهن وتنميتها، والوصول إلى الرعاية والوظائف، وإعمال حقوقهن في الفرص الاقتصادية المنصفة.

136 انظر أيضًا: دي هيناو، جيه. (2022). "تكاليف وفوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية للرعاية: دراسة محاكاة كلية في 82 بلدًا". ورقة عمل رقم 55 الصادرة عن منظمة العمل الدولية. منظمة العمل الدولية. https://www.ilo.org/global/publications/working-papers/WCMS_839252/lang--en/index.htm

137 منظمة العمل الدولية (2023). "فوائد الاستثمار في حزم السياسات التحويلية لرعاية الطفل من أجل تحقيق المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية". https://www.ilo.org/resource/brief/benefits-investing-transformative-childcare-policy-packages-towards-gender

كتبت مارين بوشمان هذا التقرير لصالح منظمة كير (CARE) الدولية وCherie Blair Foundation. ونود أن نتوجه بالشكر لكل من ساهم في هذه الورقة، وبالأخص دوروثي سانغ، وفرانشيسكا رودس، وسيان هوكينز، ولولو نون، وإيميلي جانوش، ودافيد كوستا، وفانيسا جاكسون، وريجينا بايدن، وجوليتا غونزاليس، وألكسندرا ماتي، وإيميلي وايزمان، وراثي ماني-كاندت، وإيزابيل يورغنسن على الدعم الشامل والمساعدة البحثية.

نتوجه بالشكر إلى جميع من شاركوا الأدلة والأفكار حول أمثلة دراسات الحالة، وبالأخص مؤسسة Kidogo ومبادرة Parent Suportal، ومنظمة SNV، ومنظمة Parental Pay Equality، وإلى سيان هوكينز وسيني ماريا هكيلا على تطويرها.

نعرب عن تقديرنا الخاص لجميع الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والشركاء ومقدمي الرعاية ورائدات الأعمال الذين ساهموا بأفكارهم وخبراتهم في مختلف وحلقات العمل والمناقشات والمشاورات.

نتوجه بالشكر أيضًا إلى Ares Charitable Foundation على التمويل، وإلى جاين لانيغان/editors4change على التحرير، وإلى د. آر. إنك على التصميم.

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمارين بوشمان، رئيسة المناصرة العالمية للعدالة الاقتصادية للمرأة لدى منظمة كير (CARE) الدولية بالمملكة المتحدة عبر البريد الإلكتروني **Buschmann@careinternational.org**

منظمة كير (CARE) الدولية
Chemin de Balexert 7-9
1219 Chatelain (جنيف)
سويسرا
www.care-international.org

Cherie Blair Foundation
ص.ب. 60519
لندن W2 7JU
المملكة المتحدة
www.cherieblairfoundation.org

تأسست منظمة كير (CARE) عام 1945، وهي منظمة إنسانية وإنمائية رائدة تعالج الأسباب الكامنة وراء الفقر والظلم الاجتماعي من أجل المساعدة في خلق عالم أكثر مساواة وعدالة بين الجنسين. ونحن نعمل جنباً إلى جنب مع المجتمعات المحلية لفهم الأسباب الجذرية للفقر وإيجاد حلول مبتكرة ومحلية القيادة تعزز المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات. وفي أكثر من 100 بلد حول العالم، تضع منظمة كير (CARE) احتياجات النساء والفتيات وحقوقهن في صميم كل ما نفعله لأنهن يعانين من الفقر وتغير المناخ والنزاعات وحالات الطوارئ الصحية بشكل مختلف تمامًا عن الرجال والفتيان ويحتجن إلى نُهُج متخصصة. ونعلم من أدلتنا أنه عندما يتم تمكين النساء والفتيات، فإنهن ينهضن بمجتمعاتهن المحلية بأكملها. لمعرفة المزيد، يُرجى زيارة **www.care-international.org**

تأسست Cherie Blair Foundation لصنع مستقبل تتمتع فيه النساء في كل مكان بفرص اقتصادية متساوية حتى يتمكّن من الازدهار. وبالتعاون مع شركائنا حول العالم، نعمل مع النساء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حتى يتمكّن من بدء المشاريع الناجحة والحفاظ عليها وتنميتها. ونتعاون معًا لتهيئة بيئات عمل أكثر إنصافًا لا تتقيد فيها النساء بالحواجز المجنسنة ويمكنهن تحقيق إمكاناتهن بطريقتهن. ويعني نهجنا لتحويل مفاهيم النوع الاجتماعي أنه يمكن للنساء تحقيق أهدافهن الاقتصادية. تصنع النساء مستقبلًا أفضل لأنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية. فهن يساهمن في الاقتصادات المزدهرة والعادلة والعدالة الاقتصادية العالمية. ولمعرفة المزيد، يُرجى زيارة **www.cherieblairfoundation.org** أو التواصل عبر البريد الإلكتروني **enquiries@cherieblairfoundation.org**

نبذة عن هذا المشروع

هذا التقرير جزء من مشروع المناصرة المشترك بين منظمة كير (CARE) الدولية بالمملكة المتحدة وCherie Blair Foundation، بدعم من Ares Charitable Foundation، سعيًا للتأثير على حكومة المملكة المتحدة وصانعي السياسات العالميين للوفاء بالتزاماتهم تجاه النساء والفتيات والمتعلقة بالعدالة الاقتصادية للنساء. ومن خلال بناء الأدلة والتحليل وسرد القصص، بحثنا في الحلول الرامية إلى التغلب على أوجه عدم المساواة في الرعاية غير مدفوعة الأجر، وحددنا كيف أن بناء اقتصاد للرعاية--بما يتماشى مع إطار عمل الأبعاد الخمسة لأعمال الرعاية--يمكن أن يعزز ريادة النساء للأعمال والعدالة الاقتصادية.

Cherie Blair
FOUNDATION
FOR WOMEN

care®